الجمهورية الجزائرية الديمقراطيـة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام
دراسة تحليلية لحالة الجزائر
خلال الفترة (1980- 2015)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد

تخصص نقود ومالية دولية

من إعداد الطالبتين :

✓ لطرش فاطمة

✓ مبروك خديجة

تحت إشراف الأستاذ:

✓ بن شوفي نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ شرايطية حسان	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ بن شوفي نور الدين	جامعة جيجل	مشرفا و مقررا
الأستاذ شلغوم عميروش	جامعة جيجل	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة

2016 -2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــــر

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بن شوفي نور الدين صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله منا كل التقدير و الاحترام

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

لا يفوتنا أن نشكر كل من تزودنا بعلمهم وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

فهرس الجداول

و الأشكال

أولا :فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1 /1	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار دول العالم النفطية العربية ومنها الأجنبية.	8
2/1	المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط	9
3/1	منتجات البترول	15
4/1	الطلب العالمي على النفط الخام الفترة 2004-2007	21
5/1	تطور عرض النفط الخام حسب بعض المناطق خلال الفترة 2004-2007	26
1/3	نشاط سوناطراك في الاستثمار والإنتاج النفطي.	78
2/3	يمثل مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات	81
3/3	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام	82
4/3	تطور أسعار النفط من 1980-1990	88
5/3	تطور أسعار النفط من 1990 إلى 2000	88
6/3	تطور أسعار النفط من 2000 إلى 2015	89

ثانيا : فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 /1	تطور الطلب العالمي على النفط الخام الفترة 2004-2007	22
1/2	قانون وانجر RGE/RGDP	61
2/2	قانون واجنر G/GNP	63
1/3	تطور أرصدة الموازنة العامة خلال الفترة 1980- 2015	92
2/3	نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في إجمالي النفقات العمومية من1980-2014	96
3/3	أثر تغيرات أسعار النفط على حجم الإنفاق في الجزائر (1980-2015)	100

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تطور أرصدة الميزانية العامة خلال الفترة (1980-2015).
02	نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في إجمالي النفقات العمومية من 1980 إلى 2014.
03	أثر تغيرات أسعار النفط على حجم الإنفاق في الجزائر (1980-2015).
04	مدى ارتباط الإنفاق العام بتغيرات أسعار النفط

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الملاحق

فهرس المحتويات

مقدمة عامة.....أ-ج

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول النفط

تمهيد الفصل.....**07**

المبحث الاول: مدخل عام للنفط **08**

المطلب الأول: مفهوم النفط..... 08

المطلب الثاني: خصائص النفط و اهميته في الاقتصاد الحديث..... 10

المطلب الثالث: أنواع البترول و منتجاته 14

المبحث الثاني: ماهية السوق النفطية **16**

المطلب الأول: تعريف السوق النفط..... 16

المطلب الثاني: سعر النفط..... **16**

المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للنفط **18**

المبحث الثالث: محددات سعر النفط.....20

المطلب الاول:الطلب على النفط الخام و العوامل المؤثرة فيه.....20

المطلب الثاني: العرض النفطي و العوامل المؤثرة فيه 25

المطلب الثالث: تحديد سعر النفط و فق قانون العرض و الطلب 28

المبحث الرابع: مفهوم الازمات السعرية و اثرها على توازن سوق النفط ..31

المطلب الاول: الاثار الاقتصادية للازمات السعرية عند ارتفاع الاسعار 31

المطلب الثاني: اثأر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الكلي 35

المطلب الثالث: استراتيجية الشركات النفطية في توجيه السوق 38

خلاصة الفصل 42

الفصل الثاني: عموميات حول الانفاق العام

تمهيد الفصل.....44

المبحث الاول: ماهية النفقات العامة 44

المطلب الاول: مفهوم النفقات العامة.....44

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة.....49

المبحث الثاني:تطور الانفاق العام في الفكر الاقتصادي 52

المطلب الاول: النفقات العامة في المذهب الكلاسيكي الماركسي و النيوكلاسيكي.....52

المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي 54

المطلب الثالث: النفقات العامة و فق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي..... 55

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها 56

المطلب الاول: الاسباب الظاهرية لتزايد الانفاق العام 57

المطلب الثاني: تفسيرات تزايد النفقات العامة 58

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة 63

المبحث الرابع:الاثار الاقتصادية للإنفاق العام 65

المطلب الاول: الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة 65

المطلب الثاني: الاثار غير المباشرة للنفقات العامة 71

خلاصة الفصل 74

الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر أسعار النفط على الانفاق العام في الجزائر (1980_2015)

تمهيد الفصل 76

المبحث الاول: البترول في الجزائر.....77

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات 77

المطلب الثاني: مساهمة المحروقات في قطاعات الاقتصاد الجزائري 80

المبحث الثاني:السياسة الانفاقية العامة في الجزائر 83

المطلب الاول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر 83

المطلب الثاني: اليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر.....86

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق العام خلال الفترة 1980_ 2015.....87

المطلب الاول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1980_2015.....87

المطلب الثاني: تطور الانفاق العام خلال الفترة 1980_2015.....90

المطلب الثالث: دراسة أثر أسعار النفط على الإنفاق العام خلال الفترة 1980_2015.95

المطلب الرابع : فعالية النفقات العامة كأحد متطلبات التنويع في الاقتصاد الجزائري..102

خلاصة الفصل 105

الخاتمة العامة.....103

قائمة المراجع.....107

الملاحق

الملخص

المقدمة العامة

تميز العصر الحالي بكونه عصر البترول ، حيث احتل مكانة عالمية عالية –ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة– بل كمورد اقتصادي استراتيجي ، بكونه سلعة نادرة ومحدودة نسبيا باعتباره الصناعة الأولى عالميا و القوة المحركة للتقدم الصناعي و التكنولوجي.

ولقد أصبحت السوق البترولية العالمية تتميز بحرية اكبر و بالتالي أصبح لعاملي العرض و الطلب دورا أساسيا في تحديد أسعار البترول ، و على الرغم من إتباع الأوبك إستراتيجية المحافظة على احتياطاتها البترولية لأقصى فترة ممكنة و إضعاف احتياطات المناطق الأخرى ، إلا أن تلك الحرية أدت إلى حدوث أوضاع غير مستقرة و هو ما أدى إلى ظهور مجموعة أزمات متتالية نتجت عن تشابك في العوامل المؤثرة على هذه السوق و منه أحداث تقلبات حادة في الأسعار . هذه الأخيرة لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية لل عديد من الدول الغنية بالنفط، الساعية دوما للحفاظ على مستوى مرتفع من الأسعار بما يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ويعاني الاقتصاد الجزائري من نفس المشكلة، حيث تشكل صادرات المحروقات 94.54 بالمائة من إجمالي الصادرات، بينما تمثل مداخيل المحروقات ما قيمته 31 بالمائة من الناتج المحلي الخام. مع الإشارة إلى أن الناتج المحلي الخام يشمل كذلك بالإضافة لقطاع محروقات قطاعات أخرى ترتبط بصفة مباشرة وغير مباشرة به، كما أن العديد من الضرائب "غير البترولية" –على غرار حقوق الاستيراد– تتأتى من أنشطة تتغير تبعا للإنفاق الداخلي وتصدير المحروقات، ما يظهر ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالنفط.

الإشكالية:

و من خلال كل ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

"**ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة الاتفاقية في الجزائر ؟**"

التساؤلات الفرعية:

و لمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط ؟
- هل هناك تأثير لتقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام ؟

- ما هي أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ؟
- هل هناك تأثير لتقلبات أسعار النفط على السياسة الإنفاقية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار الفرضيات التالية التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها.

- تقتصر محددات أسعار النفط في العرض و الطلب العالميين على هذه المادة الإستراتيجية.
- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط على اعتبار أن إيرادات المحروقات هي أساس تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الأهداف التالية:

- محاولة إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 م.
- الوقوف أمام مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد ما يجعل منه رهين للظروف السائدة في السوق النفطية العالمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه:

- يسلط الضوء على احد أهم القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام دول العالم خاصة النفطية منها ، حيث أن الأسواق الحالية للنفط تشهد حالة عدم استقرا نتيجة الأزمات التي مرت بها وهذا ما يؤثر على اقتصاديات هذه الدول بصفة عامة و السياسات المتبعة من طرف هذه الأخيرة بصفة خاصة .
- يبرز الارتباط الرهيب للاقتصاد الجزائري بالعائدات النفطية ، كونه مشكلة عويصة تقيد حرية الدولة في اختيار السياسة الاتفاقية المناسبة ،حيث تصبح هذه الأخيرة خاضعة للظروف العالمية في السوق النفطية.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع الدراسة انطلاقا من ملة من الأسباب نذكر منها:

- كون الجزائر بلد نفطي بالدرجة الأولى فهو يعتمد و يرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على جزء كبير من عوائد قطاع الريع البترولي، وعليه فان الجزائر تحدد سياستها الإنفاقية المناسبة من خلال الأوضاع السائدة أسعار النفط .
- أن الموضوع يندرج في إطار التخصص و في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر موضوع الساعة في الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل السياسة الإنفاقية المتبعة مؤخرا (التقشف).

حدود ومنهج الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة الانفاقية للجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015. ولقد استخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال إعطاء نظرة عامة حول الإنفاق العام و النفط إضافة إلى المنهج التحليلي المساعد على تحليل البيانات و المعطيات وتفسير الجداول التي تساعدنا في فهم العلاقة بين أسعار النفط و معرفة درجة الترابط بينهما في الجانب التطبيقي. كما أنه تم الاعتماد على المنهج التاريخي في فصول الدراسة من خلال عرض التطور التاريخي لمتغيراتها.

الدراسات السابقة:

تم استخدام مراجع ذات طبيعة متفرقة في هذه الدراسة سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية، منها الكتب العلمية لإثراء الجانب النظري ومنها المذكرات والرسائل والأطروحات التي لها علاقة بالموضوع إضافة إلى المقالات العلمية باللغة العربية واللغة الأجنبية التي لها صلة بموضوع الدراسة، ونظرا لحداثة الموضوع فإن معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أورق بحث في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، من بينها مذكرة :

حمادي نعيمة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، 2009.

وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الانترنت.

و قد كانت جميع النتائج متشابهة حيث أن أسعار النفط هي المتحكم الرئيسي في سيرورة الاقتصاد الجزائري و المؤثر الأول على معدلات النمو بشكل عام و السياسة المالية للدولة بشكل خاص و هذا نتيجة الاعتماد الشبه كلي على هذا المورد و عدم وجود تنويع اقتصادي .

أي أن أي التغيرات في هذه الأسعار ستؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدول المعنية بشكل عام و الاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

صعوبات الدراسة:

كل دراسة جامعية أو عمل بحثي لا يخلو من العراقيل، ومما لا شك فيه أنه يتعرض لجملة من الصعوبات والمعوقات التي تنعكس سلبا على الموضوع محل الدراسة وتجعله دائما لحاجة للبحث والتطوير من أجل تغطية أوجه القصور للإلمام بجوانب الموضوع للوصول إلى نتائج أكثر دقة ، و من بين الصعوبات التي وجدتها الطالبتين : ندرة ونقص المراجع المتخصصة والمرتبطة مباشرة بالموضوع نظرا لحداثة الدراسة وعدم اكتمالها نهائيا.

ويضاف إلى ذلك كله صعوبة الحصول على البيانات، والتضارب في الإحصائيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة :

في هذا الإطار تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول لتلم بجوانب الموضوع. فيما يخص الفصل الأول و الثاني سيكونا ذا بعد نظري تم من خلالهما سرد الخلفية النظرية للدراسة حيث سيتم تحديد كل الأطر المفاهيمية لمتغيرات الدراسة (النفط و الإنفاق العام) ، وعليه سيوزع بيان الفصل الأول على أربع مباحث

المبحث الأول تم تخصيصه لبيان مفهوم النفط، المبحث الثاني سنستعرض فيه ماهية سوق النفط، وفي المبحث الثالث سنتناول سعر النفط، أما بالنسبة للمبحث الرابع فسنتطرق من خلاله إلى مفهوم الأزمات السعرية و أثرها على توازن سوق النفط. كذلك بالنسبة للفصل الثاني سيوزع أيضا على أربع مباحث ،

المبحث الأول يتضمن ماهية النفقات العامة ، المبحث الثاني تم تخصيصه لبيان تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي، وفي المبحث الثالث سنتناول ظاهرة تزايد الإنفاق العام و أسبابها ، أما بالنسبة للمبحث الرابع فسنتطرق من خلاله إلى الآثار الاقتصادية للإنفاق العام بجانبيها المباشر و غير المباشر.

وأما الفصل الأخير فسنخصصه للدراسة التحليلية التي تعالج الموضوع من خلال محاولة معرفة اثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الجزائر. هذا الفصل كان متبوعا بخاتمة سيتم فيها عرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة والمقترحات والتوصيات، بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية للموضوع.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول النفط

المبحث الأول : مدخل عام للنفط.

المبحث الثاني: ماهية السوق النفطية.

المبحث الثالث: محددات سعر النفط .

المبحث الرابع: مفهوم الأزمات السعرية وأثرها على توازن سوق النفط.

تمهيد الفصل

يعتبر النفط من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل الاقتصاد الحديث وذلك لاحتلاله مكانة مهمة بين مصادر الطاقة ، حيث يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة و المصدرة و من أهم موارد الثروة الاقتصادية مما جعله احد أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى و الدول المنتجة .

وفي هذا الفصل سنقوم بإعطاء مفاهيم عامة حول النفط حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مدخل عام للنفط أما المبحث الثاني فقد تضمن ماهية سوق النفط وقد تحدثنا عن محددات سوق النفط من طلب وعرض في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فقد تمّ التطرق فيه إلى الأزمات السعرية و أثرها على توازن سوق النفط .

المبحث الأول: مدخل عام للنفط

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، و أهم محور في الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[1].

المطلب الأول: مفهوم النفط

أولا: أصل النفط

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية بمعنى زيت الصخر . يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت .فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون. وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها . فكلما تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية . وكل جزء يتألف من ذرات[2].

ولقد تعرف الإنسان على البترول في شكل خام منذ زمن طويل حوالي 3000 سنة، حيث كانت تكفي الحاجات الضرورية المتمثلة إما في شكل علاج أو دواء أو إنارة، ولكن مع ظهور الثورة الصناعية والتطور التقني استدعى القيام بعمليات البحث والتنقيب في البترول، فأول بئر حفر كان في 27 أوث 1859، ببنسلفانيا من طرف العقيد "أودان دركا"[3]، والجدول الموالي يمثل تاريخ اكتشاف النفط.

الجدول 1/1: تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار دول العالم النفطية العربية ومنها الأجنبية.

البلد	و م أ	رومانيا	كندا	القوقاز	البيرو	إيران	مصر	العراق	الكويت	المغرب
التاريخ	1859	1857	1859	1873	1869	1908	1911	1937	1983	1943
البلد	الجزائر	ليبيا								
التاريخ	1956	1959								

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات متوفرة في موقع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "oapec".

(1) أمينة مخلفي ، "**مدخل إلى الاقتصاد البترولي** "،الجزء الأول ، محاضرات السنة الثالثة ليسانس LMD،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2013-2014،ص2.

(2) المرجع السابق،ص6.

(3) بنين بغداد، "**نمدجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر –دراسة حالة لصحاري بلاند من 2006 الى2009** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي،جامعة الجزائر 2009/2008.ص4.

ثانيا: مكونات النفط

مع التقدم المستمر وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد، وفيما يلي جدول يوضح لنا المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط.

الجدول1/2 :المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط

العنصر	النسب المئوية بالوزن
الكربون	87-82
الهيدروجين	15-11
الكبريت	4-0.2
الأوكسجين	1
الفسفور	1- %
المازوت	0.05-0.1
الرماد	0.11

المصدر:أمينة مخلفي،مرجع سبق ذكره، ص8.

قد تكون هذه التراكيب أكثر تعقيدا في حالة النفوط الثقيلة واللزجة والمؤلفة من مئات البارافينات Paraphrénique والنفثالينات Naphténique بالإضافة إلى العديد من الشوائب الأخرى[1].

ثالثا: تواجد البترول

يتواجد البترول في حالة سائلة كالبترول الخام، أو في حالة غازية كغازات البترول (الغاز الطبيعي)، كما قد تكون مختلطة بنسب مختلفة حسب مناطق تواجدها الجغرافي، فهناك أماكن يتواجد فيها البترول الخام المختلط مع نسبة قليلة من الغاز الطبيعي، كما هو الحال في الخليج العربي وخليج السويس، كما قد تغلب نسبة الغاز الطبيعي في مناطق أخرى كالجزائر وبحر الشمال.

[1] أمينةمخلفي ،مرجع سبق ذكره ، ص8.

المطلب الثاني: خصائص النفط وأهميته في الاقتصاد الحديث

أولا: خصائص النفط

تتعدد أشكال النفط في الطبيعة وحالات وجوده من منطقة إلى أخرى وذلك من خلال خصائصه العامة التي تتمثل في:

1. حسب درجة الكثافة النوعية: والتي تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي [1]ونعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة الحرارة وتتراوح من 1 إلى 60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافة النوعية عالية وجودته أكبر، وبناءا على هذا المقياس يصبح النفط ثلاثة أنواع:

أ. **النفط الخفيف:** وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي، مثل النفط الجزائري والليبي والقطري؛

ب. **النفط الثقيل:** ودرجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت– الإسفلت)، مثل النفط الخام المصري والسوري؛

جـ. **النفط المتوسط:** وتكون درجة كثافته النوعية بين 28–35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (زيت التشحيم) مثل : النفط الخام السعودي والكويتي.

2. حسب نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى:

أ. **النفط الحلو:** وهو النفط الذي يوجد فيه نسبة كبريت قليلة؛

ب. **النفط المر:** والذي يحتوي على نسبة كبريت عالية.

3. حسب نقطة الانسكاب: وهذا يعني درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة المعية في تركيبته، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، وهم ما يزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

---

[1] Mohammed Elhoucine Benissaad,"**éléments d'économie pétrolier, les hydrocarbures, présent et futur**", OPU, Algérie, p : 38.

4. حسب نسبة الشوائب: كلما زادت نسبة الشوائب كالماء والأملاح المعدنية في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وهو ما يخفض في جودته. [1]
5. حسب وحدات قياس النفط: قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية حسب الوزن أو الحجم:

أ. **حسب الحجم:** وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية "البرميل"، والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر ويقاس ذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

ب. **حسب الوزن:** والوحدة المستعملة عالميا هي الطن، وفيها حوالي 7 براميل من النفط، وتشتمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل: ويساوي 1006 كغ؛
- الطن المتري: ويساوي 999 كغ؛
- الطن القصير: ويساوي 906 كغ.

ثانيا: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث:

للنفط مكانة اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة.

1. الأهمية الاقتصادية للنفط:

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

أ. **النفط كمصدر رئيسي للطاقة :** الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية، والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة من خلال المزايا التي يتمتع بها:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون؛
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛
- النفط مصدر العديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

---

[2] حمادي نعيمة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص ص4-5.

ب. **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة** : ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتر وكيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...) ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

جـ. **النفط مصدر للإيرادات العامة :** تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي تعتمد اقتصادياتها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا لما يكون في شكل مشتقات نفطية وليس في شكله الأولي الخام، وقد شكلت نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية لمجموع الدول العربية لسنة 2006 نسبة 73.5%[1] أي ما يعادل 419 مليار دولار.

د. **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري** : يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتماد شبه كلي على النفط.

هـ. **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية** : توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية وسيتم التعرف عليها.

2. الأهمية الاجتماعية للنفط:

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

[1] المرجع السابق ، ص:9.

أ. **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين، المازوت...الخ.

ب. **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية** : تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

ج. **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة** : نظرا لكون الشركات التي تعمل في هذا القطاع من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعات النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال، إلا أنه لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

د. **دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية** : تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم.

3. الأهمية السياسية للنفط:

أ. النفط والاستقرار السياسي: يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم، وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة دول الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به، وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي اتجاه الدول النامية المنتجة القائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن بين ما قاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق **هنري كيسنجر** "النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم"، وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973، مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990، وصولا إلى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

ب. النفط كسلاح ضغط: لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض

سياسي لما فرضته الدول المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس القرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغداء.

4. الأهمية العسكرية للنفط:

الطلب العالمي على النفط ذو طبيعة عسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي، وتزداد هذه النسبة في حال الحروب [1]، ويعد الكيروسين من أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حيث أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحروب في العصر الحديث، هو السيطرة على منطق النفط.

المطلب الثالث: أنواع البترول ومنتجاته

للبترول عدة تقسيمات وأنواع، كون البترول الخام متواجد في الطبيعة، وعلى الرغم من أنه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، إذ يختلف كل نوع عن النوع الآخر باختلاف المنطقة.[2]

أولا: أنواع البترول

يتباين ويختلف البترول في أنواعه من بلد إلى آخر، وأحيانا من نفس الحقل يوجد عدة أنواع، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على بترول يختلف على البترول الإفريقي أو العربي، وهكذا قد يكون بترول بار فينيا هو البترول الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية، كما يوجد بترول نافيتينية، وهناك بترول يكون من المواد الإسفلتية (العطرية، الأروماتينية)، وهناك من يقسم البترول إلى:

- بترول خفيف: وهو أجود أنواع؛

---

[1] مشدن وهيبة، "**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص:22.

[2] بنين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص:5.

- بترول ثقيل؛
- بترول متوسط.

أو يعرف على أنه بترول بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي، منخفض)، وهناك كذلك من يقسم البترول إلى حلو أو مر للدلالة على نسبة الكبريت فيه، وهذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد من أهمها: التأثير على قيمة وسعر البترول؛ التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول والتأثير على العرض البترولي وذلك من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات البترولية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع من البترول.

ثانيا: منتجات البترول

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته وتكريره بتحويله إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة، إذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها، فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، أو المتوسطة أو الثقيلة وتتمثل في:

الجدول رقم3/1: منتجات البترول.

المنتجات الخفيفة	المنتجات المتوسطة	المنتجات الثقيلة
الغاز الطبيعي؛ بنزين الطائرات؛ بنزين السيارات؛ كيروسين.	زيت الغاز؛زيت الديزل؛ زيت التشحيم.	زيت الوقود؛الإسفلت؛ الشمع.

المصدر: بنين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص:5.

المبحث الثاني: ماهية السوق النفطية

يعتبر موضوع النفط من أكثر الموضوعات إثارة للجدل بكل جوانبه المختلفة إلى جانب تسعيره الذي يحاط بالسرية والغموض، ويصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، ولهذا سنقوم بتعريف السوق النفطية وسعر النفط وأنواعه في السوق النفطية.

المطلب الأول: تعريف سوق النفط

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة[1].

السوق النفطية: هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، كما توجد عوامل أخرى منها: السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب مصالح الدول المنتجة والمستهلكة والشركات النفطية.

المطلب الثاني: سعر النفط

يعرف سعر النفط على أنه عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أولا يعادلها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر النفطي يقصد به قيمة السلعة معبر عنها بالنقود. وللسعر عدة أنواع لابد من التطرق إليها:

1. **السعر المعلن:** يقصد به الأسعار النفطية المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية، وقد ظهر هذا السعر للمرة الأولى في و م أ من قبل شركة ستاندراد ويل.
2. **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري، كنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع،

(1) فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1997، ص: 145.

والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، ولقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

3. **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد على السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين المعلن والمتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.
4. **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.
5. **السعر الفوري أو الآني:** هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحر للنفط بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على النفط الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقارنا له، ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.[1]

[1] قويدري بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الكلية** ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر، 2009، ص: 54.

المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

ساهمت العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة في دعوة البلدان المصدرة للبترول للاتحاد فيما بينها، لتكون ما أصبح يعرف بـ "منظمة الدول المصدرة للنفط"، ومن بين أهم تلك الأسباب ما يلي:

1. التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية من أهمها نجاح حركة التحرر في كثير من دول العالم الثالث، ومن جهة أخرى نتيجة لقرارات الأمم المتحدة بحق سيادة الدول على ثرواتها الوطنية، وهذا ما جعل بعض الدول تشعر بحاجة ماسة إلى حماية مصالحها والدفاع عنها.
2. إدراك هذه الدول للأهمية التي يكسبها النفط المتميز من عدة جوانب، كذلك شعورها بالقيود الخطيرة التي كانت ترفضها الاتفاقيات التي عقدت بين مراكز متباينة في قوتها، وفي ظل ظروف السيطرة الاستعمارية والتي أدت إلى حرمانها من عوائد ثروتها الوحيدة[1].
3. إقدام الشركات النفطية بتخفيض سعر النفط الخام في الشرق الأوسط التي قادته شركات "بريتيش بيتروليوم" عام 1960، وقد نتج عن هذا التخفيض تدني عائدات البلدان المصدرة.

أولا: نشأة منظمة الأوبك:

لقد كان الوضع بالنسبة للأقطار المنتجة في الحقيقة منذرا للخطر، مع شبح حرب سعرية تلوح في الأفق خارجة عن سيطرتها، لذلك باشرت فنزويلا باتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية التي أهمها هو البدء في سلسلة من الاتصالات والمشاورات مع الأقطار المنتجة في الشرق الأوسط، وبعد عقد اجتماع من 10 إلى 4 ديسمبر 1960 في بغداد تم إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول وتعرف بمنظمة الأوبك، التي تتكون من الدول التالية: (السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا، إيران)، وقد كانت صادراتها أنداك تمثل أكثر من 90% من الصادرات العالمية للنفط الخام، ثم أنظمت إلى هذه المنظمة الجزائر، ليبيا، إندونيسيا، الإمارات، نيجيريا، ثم بعدهم الأكوادور والغابون [2]. وتظم المنظمة حاليا ستة بلدان من الشرق الأوسط (السعودية، إيران، العراق، قطر، الكويت، الإمارات) ، وثلاث دول من إفريقيا (الجزائر، ليبيا، نيجيريا)، كما تظم إندونيسيا وفنزويلا. فالنفط بالنسبة لهذه

(1) ناصر الدين قريشي، **الأوبك وتطورات السوق النفطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989، ص: 41.

(2) المرجع السابق، ص: 44.

الدول المصدر الأول لعائداتها والوحيد للبعض الآخر، والمنظمة حاليا تنتج 40% من الإنتاج العالمي، فهي تملك احتياطات لا يستهان بها مما يكسبها قوة ومكانة.

ثانيا: أهداف منظمة الأوبك

أثرت السياسات التنموية داخل الأوبك وما تزال تؤثر على مواقف كل الدول، وتعكس طبعا الإستراتيجية العامة لهذه المنظمة، بحيث أدت الأزمة البترولية عام 1973 في البلدان المنتجة والمصدرة للبترول، والمتمثلة في التغيرات الحقيقية وارتفاع أسعار البترول وزيادة الكميات المصدرة. وسعت منظمة الأوبك لاتخاذ عدة إجراءات، وذلك من خلال سعيها وراء هدفها العام ألا وهو تحسين الدخل، وتضمنت هذه الإجراءات منع أي قطع في الأسعار المعلنة للنفط الخام والمحافظة على المنتجات القديمة ذات السعر العالي للنفط الخام، وزيادة حصص الحكومات من الأرباح، كما سعت المنظمة إلى تحقيق المزيد من المشاركة الوطنية في الصناعات النفطية عبر الاستخدام المتزايد للمواطنين بناء معامل تكرار جديدة، ولقد سطرت هذه المنظمة أهداف عامة تمثلت في:[1]

1. دراسة وصياغة نظام لوقف التدهور المستمر لأسعار النفط الخام، واتخاذ كل السبل والوسائل لاستقرارها في الأسواق النفطية.
2. تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وتقدير الوسائل الكفيلة لحماية مصالحها.
3. تنظيم عملية الإنتاج للقضاء على الفوضى التي كانت تعرفها أسواق النفط العالمية، والتي نتج عنها فائض في الإنتاج تسبب في تدهور أسعار النفط.
4. العمل على دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني للبلدان الأعضاء بربطها بقطاعات الاقتصاد الوطني.

ولقد استطاعت المنظمة من المساهمة في تحقيق الاستقرار لسوق البترول العالمي خلال الأزمات السابقة، كما أنها حدث من أي انقطاع في الأسعار، وإحداث تغيير ملموس في العلاقات البترولية العالمية.

[1] المرجع السابق ، ص ص: 44-46.

المبحث الثالث: محددات سعر النفط

تعد معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغيرات عليها زيادة أو نقصانا من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، والتي تمكنها من الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجات الاقتصاد والمجتمع فيها، كما أن الدول المستوردة للنفط تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفط وأسعاره، فمعدلات النمو فيها معرضة لعدم الاستقرار وتقلب أسعار النفط، وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها، وبالتالي سنركز في هذا المبحث على العوامل الاقتصادية التي تصاغ في النظرية الاقتصادية، حيث أنه لكل سلعة سعرا يتحدد وفق قانون العرض والطلب مع الإقرار بوجود عوامل مؤثرة أخرى يصعب التحكم فيها، ودون أن ننسى أن سعر النفط كان يتحدد وفق معايير غير اقتصادية قبل الثمانينات من القرن الماضي.

المطلب الأول: الطلب على النفط الخام والعوامل المؤثرة عليه

الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث نلاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها مستقبلا.

أولا: مفهوم الطلب العالمي على النفط الخام

يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في كل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعات البتروكيماوية.

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب العالمي على النفط ينقسم إلى:[1]

- الطلب على النفط الخام؛
- الطلب على المشتقات النفطية.

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص:68.

ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره، وتتميز مرونة الطلب على النفط *في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا لأن أي زيادة في السعر لا تؤدي إلى تقليص الطلب في المدى القصير، لأن المستهلك يكون مرتبط بإشباع حاجاته الضرورية من النفط، أما في حالة انخفاض سعر النفط فان المستهلك يحاول زيادة الطلب على النفط لكن ذلك يبقى محدودا بالنظر إلى الطاقة التخزينية وارتفاع تكلفتها، وعلى هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط أقل من التغير في السعر في المدى القصير.

ويرتكز الطلب على النفط عالميا في مناطق أهمها أمريكا الشمالية، أوروبا، وشرق آسيا، والتي تعتبر أكبر المستوردين للنفط وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي ومعدلات نموها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول4/1: تطور الطلب العالمي على النفط الخام الفترة 2004-2007.

الوحدة: مليون برميل يوميا

الدولة/السنوات	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الأمريكية	20.73	20.80	20.69	20.70
كندا	20.30	20.30	2.26	2.33
استراليا –نيوزيلندا	1.05	1.07	1.07	1.09
اليابان	5.29	5.31	5.16	4.97
كوريا الجنوبية	2.16	2.19	2.17	2.21
فرنسا	2.01	1.99	1.96	1.94
ألمانيا	2.67	2.65	2.66	2.47
إيطاليا	1.79	1.75	1.73	1.68
بريطانيا	1.80	1.83	1.82	1.76
روسيا	4.04	4.07	4.21	4.28
الصين	6.44	6.72	7.20	7.58
دول أخرى	32.05	32.97	33.77	34.53
مجموع الطلب العالمي	82.33	83.65	84.70	85.54

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية: www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm

* درجة مرونة الطلب على النفط = التغير في الطلب على النفط/التغير في السعر

الشكل رقم1/1: تطور الطلب العالمي على النفط الخام الفترة 2004-2007.

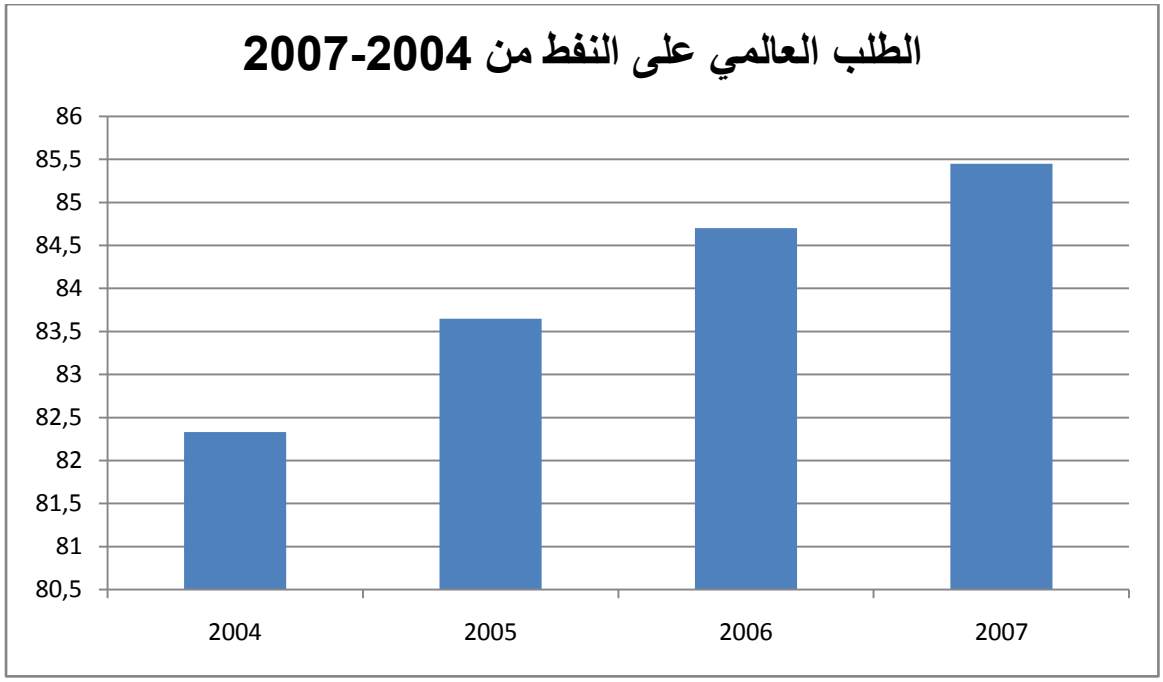

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 3/1.

من الشكل رقم 1/1 نلاحظ أن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر خلال الفترة 2007/2004 مما أدى إلى انتعاش أسعار النفط في تلك الفترة و هو ما اثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

ومن الجدول رقم 3/1 يتبين لنا أن الطلب على النفط الخام في أهم الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول النامية الصاعدة خلال الفترة 2004-2007، وهو في حدود 60% من الطلب العالمي،حيث يتركز هذا الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تستحوذ على ربع الطلب العالمي حسب إحصائيات وكالة الطاقة الدولية ثم تليها الصين بما يقارب 9 بالمائة و اليابان 6 بالمائة ، كما أن تغير الطلب على النفط الخام في هذه الفترة صغير جدا مما يؤكد قلة مرونته في المدى القصير.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الطلب على النفط الخام

يتحدد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، وهي دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية ممثلة في دول وكالة الطاقة الدولية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر

مستهلك في المجموعة وفي العالم، بالإضافة إلى حاجة المجموعة الأسيوية الصاعدة من الدول النامية مثل الهند والصين، وحاجة روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وفي المجموع تستهلك هذه الدول حوالي 8% من الاستهلاك العالمي للنفط الخام، مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب الطلب. وعليه فإن الطلب على النفط الخام يتأثر بالعديد من العوامل التي تساهم فيها هذه الدول بشكل كبير، وهي عوامل متشابكة فبعضها أساسي والبعض الآخر مكمل ويتأثر بها الطلب على النفط الخام بدرجات متفاوتة، وهي كما يلي:

1. **معدل النمو الاقتصادي ومستوى التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي** : بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد من العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي، فإن النفط بلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي، والطلب العالمي على النفط الخام يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصل إليه العالم، فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي.[1]

كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر[2].

2. **سعر النفط الخام:** يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام، والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة. إلا أن هناك اختلاف في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة له أن تعتبر النفط سلعة إستراتيجية وقاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعر بقية السلع نظرا لتنوع التكاليف في

---

(1) حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص:70.

(2) جمعة رضوان، تطورات **أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات، دراسة حالة الجزائر، 1970-2004**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 35.

الصناعة النفطية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعات ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل له[1].

3. **سعر بدائل النفط:** سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط، ففي حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط وتعويضه ببدائل على رأسها الغاز الطبيعي والفحم والتي تكون أسعارها مرتفعة مقارنة بأسعار النفط المرتفعة، وعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة البديلة إلا أن تأثيرها على الطلب على النفط في المدى القصير والمتوسط محدود جدا لأن تكاليفها مازالت مرتفعة جدا، كما أن تغير النشاط الصناعي القائم على النفط نحو نشاط صناعي قائم على مصدر طاقة بديل له لا يتم بهذه السرعة.

4. **الاستقرار السياسي والأمني في العالم:** الاستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية عن بقية العوامل في تأثيرها على الطلب على النفط، فلاضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص المحددات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكميات الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفا من انقطاع الإمدادات، مما يؤدي إلى عدم توازن قوى العرض والطلب على النفط[2].

5. **المناخ:** قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وتباين مناطق العالم، يؤدي إلى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، ويزيد الطلب على النفط الخام لحاجة مصانع التكرير إلى مواكبة زيادة الطلب على وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى سنة 2005، وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

---

[3] المكرطار فائزة، **التنبؤ بأسعار النفط المرجعية** ، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص:147.

[1] المرجع السابق، ص ص: 147-148.

6. **النمو السكاني:** تأثير النمو السكاني على الطلب على النفط لا يعتبر عاملا أساسيا، كما أن تأثيره نسبي، حيث كلما زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على النفط، وهذا ما تشهده الصين والهند حالي.

المطلب الثاني: العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادل سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار إلى الانخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية[1].

أولا: مفهوم العرض النفط

يتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق.

ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محددا وذلك في ظل العقبات التالية: [2]

- عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل؛
- عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جدا؛
- محاولة الإبقاء على استقرار الأسعار النفطية من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

كما أدت مرونة العرض النفطي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وذلك للعقبات السابقة الذكر، ويرتكز إنتاج النفط وعرضه لدى الدول النامية خاصة، من خلال منظمة الأوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج الأوبك، مما

(2) جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

(1) حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص:72.

يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب العرض، والجدول الموالي يمثل تطور العرض العالمي للنفط حسب المناطق.

الجدول5/1: تطور عرض النفط الخام حسب بعض المناطق خلال الفترة 2004-2007.

الوحدة: مليون برميل يوميا.

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الأمريكية	8.700	8.322	8.331	8.457
الخليج العربي وإيران	22.997	23.892	23.631	23.109
دول منظمة الأوبك	34.449	36.092	35.832	35.421
العرض العالمي	83.105	84.582	84.544	84.440

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية: www.eia.doe.gov/ipsv/source4.htm

ومن الجدول السابق يتضح لنا تأكيدا لما ورد ذكره أن أغلب الإنتاج والعرض النفطي يأتي من الدول العربية ومن دول منظمة الأوبك، كما أن العرض النفطي يتغير بنسبة قليلة ويعرف بعض التراجع منذ سنة 2005، وكان ذلك التخفيض متزامنا مع ارتفاع الأسعار في هذه الفترة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على عرض النفط

رغم أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتبر أهم عارضة للنفط في السوق العالمية، إلا أن المتحكم الحقيقي في عرض النفط هي الشركات النفطية العالمية نظرا لتوفيرها استثمارات ضخمة وتقنيات جد متطورة في الصناعة النفطية والتي ترفع بها إنتاجها وعرضها من النفط، بالإضافة إلى شركات النفط الوطنية التي تمثل القطاع العام للدولة المنتجة، وتتميز بكبر حجم الاحتياطات النفطية التي تشرف عليها وافتقادها للتكنولوجيا الرائدة[1].

ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة، وهي كما يلي:

[1] بورنان الحاج، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين** ، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 43.

1.الطلب على النفط:

يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض عليه، بحيث لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر على الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار، فالاستقرار السياسي والأمني وعامل المناخ وفصول السنة تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد الكميات المعروضة، وبالتالي تكون هذه العلاقة متشابكة[1].

1. **الاحتياطات النفطية وعملية التنقيب عن النفط:**

تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دورا هاما في التأثير على عرض النفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هنا قدرة على زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض النفطي، فالدول المنتجة من خلال الأوبك كثفت هذه العمليات بعد أن تضررت مع الدول المستهلكة من تخفيض العرض النفطي لدول الأوبك في أزمة 1973، وتستلزم هذه العمليات ضخ كميات كبيرة من النفط في وقت قصير وبتكلف أقل مسايرة للطلب المتزايد على النفط، لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات النفطية بشكل كبير من خلال عمليات البحث، وحسب الإحصائيات لسنة 2005 فإن الاحتياطات النفطية التي تستخرج يوميا تقدر بـ 55 مليون برميل، وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجزا في المعروض النفطي سنة 2020، يقدر بـ 19 مليون برميل يوميا[2]

2. **تكلفة الإنتاج:**

كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاج والعكس صحيح، فكلما انخفضت تكلفة الإنتاج

(2) حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 74

(1) جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

زادت الكمية المعروضة من النفط، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية، لأن تكاليف استخراجه وتكريره أقل بكثير من غيره من أنواع النفط، وفي نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنتجون إلى الاستثمار فيه.

3. سعر النفط الخام:

أي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار، وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، والعكس صحيح فكل انخفاض في أسعار النفط لا يعوض تكلفة استخراجه يقلص من الكميات المعروضة في المدى القصير، أما إذ استمرت الأسعار في الانخفاض فإن الدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

4. سعر مصادر الطاقة البديلة:

يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط وإمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل عاملا مؤثرا على عرض النفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل النفط الذي هي تابعة فيه لدول منظمة الأوبك[1].

المطلب الثالث: تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب

في المدى القصير يتحدد سعر النفط بتوازن قوى العرض والطلب على النفط في السوق العالمية له، أما في المدى المتوسط والطويل فميكانيزمات تحديد سعر النفط تتعلق بمدى استجابة العرض والطلب النفطي للتغير في السعر، فكلما طالت الفترة تطرأ تغيرات على السعر يمكن لصحة التنبؤات حول هذه التغيرات أن تساعد على استجابة أحسن من طرف المنتجين والمستهلكين في السوق النفطية.

(1) حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

وفي الواقع العملي، استقرار أسعار النفط مرهون بمدى توازن السوق النفطية من خلال تساوي الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من النفط، إلا أن العلاقة بين العرض والطلب النفطي متشابكة ومعقدة مما يجعل حدوث هذا التوازن مستحيلا فيؤدي إلى عدم استقرار الأسعار.[1]

أولا: تحديد سعر النفط في المدى القصير

في المدى القصير يتحدد سعر النفط الخام بمدى توافق العرض مع الطلب على النفط، ففي فترة قصيرة لا يستجيب عرض النفط والطب عليه بصورة كبيرة للتغير في السعر، كما أن جزء ثابتا من سعر النفط الخام يمثل تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع وبعض الضرائب، وعلى هذا فسعر النفط العالمي يتحدد مقارنة بأسعار أكثر الخدمات النفطية تكلفة وهو "خام البرنت" و "خام غرب تكساس".[2]

وفي المدى القصير كذلك يكون الطلب على النفط متأثرا بالنشاط الاقتصادي ومخزون النفط وعامل المناخ الذي لا يتأثر كثيرا في هذه الفترة.

أما عرض النفط في المدى القصير فلا يتأثر بالسعر لأن حجم الإنتاج يكون مرتبطا بقرارات الدولة المنتجة (السياسة النفطية)، أما الشركات النفطية فتهتم بمردودية رأسمالها زمن الصعب عليها تخفيض إنتاجها بانخفاض الأسعار، وتعمل على حث الدول المنتجة على زيادة إنتاجها للإبقاء على مداخيلها ثابتة، وهذه العوامل تؤكد قلة مرونة عرض النفط للتغير في السعر في المدى القصير مهما تغيرت الأسعار.

وقلة مرونة العرض والطلب على النفط للتغير في السعر على المدى القصير، أدى إلى تطبيق طرق جديدة في تسويق النفط عبر العقود طويلة الأجل التي تتداول في البورصات النفطية.

وتخضع المعاملات على العقود النفطية طويلة الأجل التي تتنبأ، وعادة ما تكون تلك التوقعات تخص مصدر خارج الصناعات النفطية كالخوف من نقص الإمدادات، وهذا يترجم بزيادة الطلب على العقود المستقبلية للنفط أو نقصانه مما يؤثر على الأسعار.[3]

---

(2) جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

(3) الكرطار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

(1) حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص:76.

ثانيا: تحديد سعر النفط في المدى المتوسط والطويل

ترتبط مدى استجابة عرض النفط للتغير في السعر بهوية المنتج إذا كان دولة أو شركة نفطية، حيث لزيادة العرض في المدى المتوسط والطويل يجب الرفع من وتيرة استغلال الآبار والعمل على حفر آبار جديدة وهي إجراءات تأخذ وقتا أطول، أما لتخفيض العرض فيقابل ذلك عدة صعوبات، فآبار النفط تتأثر بتوقيف استغلالها مما يحدث تسربات واهتلاك الآلات وتقليص مداخيل الصادرات والإضرار بميزان المدفوعات، ولذلك يعتمد المنتجون إلى مواصلة الإنتاج وتخزينه.

أما من جانب الطلب على النفط الخام فإنه يكون من أجل تحويل النفط إلى منتجات مكررة يسهل استعمالها في الحياة اليومية، وبالتالي فإن الاستجابة للتغير في السعر من طرف المستهلكين تكون متأخرة وتأخذ بعض الوقت.

كما أن التنبؤ بالسعر في المدى المتوسط والطويل صعب جدا ويخضع لعوامل متشابكة ومتداخلة ويتم بواسطة النماذج القياسية والتحليل الفني والأساسي، والتي تعتمد على متغيرات عديدة ومن ثم تقدر العلاقة بين هذه المتغيرات وبناء النماذج التي تشرح هذه العلاقات باستعمال معطيات سنوية أو فصلية متعلقة بالسنوات السابقة، وأخيرا يتم إجراء محاكاة حول السيناريوهات المحتملة لتطور السعر وتأثيرها على السوق النفطية في المدى المتوسط والطويل[1].

ثالثا: تحديد السعر العادل للنفط

إذا بحثنا عن السعر الذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية جديدة تواكب زيادة الطلب العالمي على النفط، ويحقق عائدا مجزيا للشركات النفطية وتعويضا معقولا للدول المصدرة التي تعيش على مصدر النفط الناضب، وتحريره من الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية لإبقائه منخفضا، فإننا يجب أن نراعي في تقديره المبادئ التالية:

1. زيادة سنوية في السعر لمواجهة التضخم المستورد؛

[1] حمادي نعيمة، نفس المرجع، ص: 77.

2. زيادة عن كون النفط ثروة ناضبة تتناقص بنمو الطلب العالمي عليه، وهذا ما أقرته اتفاقية طهران 1971، رغم أنها لم تعد سارية المفعول إلا أن مبادئها تصلح للحفاظ على القيمة الحقيقية لسعر النفط.
3. تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ على سعر صرف الدولار.–الذي يسعر به–من تغير، تبعا لما أقرته اتفاقيتا "جنيف الأولى" و"جنيف الثانية"، حيث أن النفط سلعة وثروة طبيعية ناضبة لا تخضع لقوانين المنافسة الحرة كما تطلب به الدول المستهلكة من خلال تأثيرها على قوى العرض والطلب لإبقاء السعر متدنيا، وسعر النفط يجب أن يتضمن أكثر من عنصر التكلفة وهو التعويض عن نضوب الثروة، وهذا مبدأ أقرته اتفاقية "الجات" " GATT"، ومنظمة التجارة العالمية " OMC"، من خلال المادة 20 التي ترخص لمنتجي الثروات الناضبة فرض قيود على إنتاجها وتصديرها وترشيد استهلاكها والحفاظ عليها من الإهدار في ظل أسعار حقيقية متدنية، والنفط يعتبر من هذه الثروات الناضبة، وحتى ديسمبر 2008 تعتبر منظمة الأوبك أن السعر العادل للنفط في هذه الفترة هو بين 70 و80 دولار في ظل سقف الإنتاج الحالي للمنظمة وسعر صرف الدولار المنخفض أمام الأورو.

المبحث الرابع: مفهوم الأزمات السعرية وأثرها على توازن سوق النفط

لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في 50 سنة التي سبقت 2010 مثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 وأزمة 1998 وآخرها أزمة 2008[1]، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية في صناعة البترول آنذاك.

إن دراستنا للتطور التاريخي لصناعة البترول في ظل الأزمات السعرية يتطلب منا البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمات السعرية والآثار الاقتصادية المترتبة من هذه الأزمات على الاقتصاديات بمختلف أصنافه المتقدمة والنامية والمتخلفة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند ارتفاع الأسعار

* الصدمة العكسية هي الأزمة التي تلت الصدمة الأولى 1973 والثانية 1997، والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بصفة مفاجئة بعد نجاح وكالة الطاقة الدولية في إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة وعدم قدرة الشركات الأمريكية على تسويق النفط داخل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحظر مما أدى إلى ظهور فائض في العرض أدى في النهاية إلى انخفاض الأسعار.

قبل البحث في الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط يتطلب الأمر أولا توضيح مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول.

أولا: مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية محددة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كليهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيو سياسية. [1]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للازمات السعرية عند الارتفاع

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها التي تتكرر في كل مرة يرتفع فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت أزمة الطاقة الأولى، لأن لها مميزات خاصة أهمها امتداد الفترة التي بقيت فيها الأسعار مرتفعة، مما يمكننا من ملاحظة هذه الآثار ومتابعتها بوضوح.

لقد أحدثت أزمة الطاقة الأولى التي أعقبت رفع أسعار النفط اضطرابات في الاقتصاد العالمي تجاوزت المخاطر المترتبة عن العجز في عرض النفط في السوق في تلك الفترة، وقد شملت الأزمة كل من الاقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في النقاط التالية:

- الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول؛
- التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي؛
- موازين المدفوعات في كل من الدول المتقدة والنامية والدين العام الخارجي؛

---

[1] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 19.

- الإجراءات التي اتخذتها الدول المستهلكة تجاه الأزمة.

أ. الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول:

بظهور الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط شهد العالم تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية جعل من الدول الصناعية مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذه الفوائض.

ولقد ارتفعت هذه الفوائض بسرعة حتى بلغت حوالي 65 مليار دولار عام 1974، وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغيير جدري في هيكل المدفوعات الدولية، فقبل بروز المشكلة كان هناك عجز في الولايات المتحدة الأمريكية وفائض في اليابان وأوروبا الغربية، كما كانت البلدان المتقدمة تحقق فوائض مقابل عجز لدى البلدان النامية، وقد بلغ حجم هذا الفائض قبل ارتفاع أسعار البترول إلى 12 مليار دولار، وبظهور الفوائض البترولية تغير هذا البنيان كليا، إذ انتقل العجز إلى موازين المدفوعات الأوروبية وأصبحت الدول الصناعية تعاني من آثار العجز في مقابل الدول المصدرة للبترول. [1]

حيث بلغ العجز حوالي 35 مليار دولار في 1974 كما عرفت الدول النامية غير مصدرة للبترول عجزا قدره 20 مليار دولار في الفترة نفسها، مقابل ذلك عرفت الدول المنتجة المصدرة للنفط فائضا صافي قدر بـ 65 مليار دولار.

في سياق متصل بالفوائض المالية، كان من الطبيعي أن تعارض الدول الرأسمالية هذا الاتجاه ومن هنا بدأت تلقى بتابعيات الأزمة التي تعانيها العلاقات الدولية النقدية على هذه الفوائض، كما بدأت تبين المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام النقدي العالمي من حيث إمكانية تأثير الفوائض على حركة رؤوس الأموال الساخنة، *وعلى المضاربة فيم العملات وعلى الاتجاهات التضخمية في الدول الرأسمالية.

حيث ظهرت فكرة إعادة تدوير الفوائض أي ضرورة عودة هذه الفوائض مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للبترول، وقد استطاعت هذه الآلية (نظام إعادة تدوير الفوائض) فعلا أن تقيم

---

[1] داود سعد الله ، المرجع السابق، ص:20.

*الأموال التي تعمل في الأسواق النقدية، بحيث يمكن إحداث انهيار في النظام المالي والنقدي للدولة في حال اتفاق المستثمرين على تحويل جماعي لأموالهم، كما حدث في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997.

وتطور أنظمة داخلية تسمح له بالاحتياط لهذه الاحتمالات مثل شبكة المقايضة، التي تتم في ظلها تبادل الائتمان قصير الأجل بين البنوك المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة.

من جهة أخرى، كانت الأرصدة البترولية رغم حجمها لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من العملات المتداولة في أسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا، فحجم الأموال البترولية العائمة في الأسواق العالمية للبحث عن منافذ استثمارية قدرت بـ 55 مليون دولار عام 1974، بحيث إذا قدرت بـ 250 مليار دولار يكون واضحا أن تدفق الفوائض البترولية لا يمكنها أن تلعب دور النقود الساخنة التي تعمل في الأسواق النقدية[1].

ب. التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي

يرجع الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ظاهرة الركود التضخمي إلى الحالة التي يكون فيها معدل التضخم مرتفع ومعدل بطالة مرتفع زمن ثم ستتحول نسبة من السلع والخدمات من المنتجين إلى غير المنتجين من خلال الإنفاق الحكومي المباشر مثل المساعدات والدعم المباشر والأمن.

فإلى جانب مخاطر الأرصدة البترولية لدى الأوبك حاولت الدول الرأسمالية إبراز الآثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعار البترول وأهمها التضخم والركود –الركود التضخمي–، فبالنسبة للتضخم عادة ما يربط مباشرة بارتفاع سعر البترول باعتباره المسئول الأساسي عن التضخم وما يلحقه من ضرر بالنسبة للدول الصناعية.

ثالثا: العجز في موازين المدفوعات

ترتبت على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترول، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة.

هناك أثرين مالي وحقيقي، حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للبترول بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية بحيث

[1] مرجع السابق، ص ص:20–21.

تعيد الدول البترولية جزء من المدفوعات النقدية إلى الدول الرأسمالية من خلال الاستثمار المباشر، [1] أما الباقي فيتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى، أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة.

أما الأثر المالي على موازين مدفوعات الدول الرأسمالية هو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول، فمعظم الأرصدة البترولية لدول الأوبك قد تم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية (بنوك واستثمارات قصيرة الأجل).

رابعا: مشكلة المديونية الخارجي

لجأت الدول النامية غير المنتجة للبترول إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية. [2]

وكان السبب وراء هذه الزيادة في السيولة نمو وتضخم ما يعرف بسوق الأورو–دولار،وانخفض طلب الدول الرأسمالية على تلك الموارد النقدية نتيجة لموجة الركود التضخمي، حيث ارتبط سوق الأورو–دولار بعاملين رئيسيين هما:

- زيادة العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد حرب الفيتنام، الأمر لذي أدى إلى ضخ كميات من الدولار وبقاءها تحت سيطرت البنوك التجارية في أوروبا.
- ظهور ما يسمى بالبتر ودولار وهي عبارة عن الموارد النقدية الضخمة التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي وتم لاحقا إعادة تدويرها والتي تدفقت إلى البنوك الغربية تحت تأثير أسعار الفائدة.

في نفس الوقت ازدادت أزمة الديون الخارجية لباقي الدول، حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي القومي للدول النامية غير المصدرة للبترول.

---

(1) داود سعد الله، المرجع السابق، ص: 23.

(1)علي خليفة الكواري، **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية** ، حالة أقطار مجلس التعاون للخليج العربي، كتاب بدون دار نشر، 2009، ص:38.

إن الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للبترول من الناحية الحقيقية، حيث تمكنت من الحفاظ على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات دول الأوبك منها من استثمارات واحتفاظها بأرصدة نقدية في البنوك الغربية.

المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الكلي

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت الأزمة العكسية، لأنها بدورها تتميز بخاصة أهمها امتداد الفترة التي بقيت فيها أسعار النفط في مستويات منخفضة مما يمكننا من ملاحظة ومتابعة هذه الآثار بوضوح.

أولا: سوق النفط والنظام المالي الدولي

لقد استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من الكساد الذي أعقب الأزمة النفطية الأولى ودخل مرحلة الانتعاش مجددا، وقد ساعده انخفاض أسعار البترول الذي أسهم مع السياسات المالية والنقدية في هذا النمو بالإضافة إلى خفض التضخم بدرجة ملحوظة، بالنسبة للآثار السلبية على اقتصاديات الدول الغربية، وتمثلت أساسا في توقف مشروعات الطاقة البديلة مثل مشروعات الغاز الصناعي والطاقة المتجددة، حيث أصبحت أسعار هذه الأخيرة غير تنافسية مع انخفاض أسعار البترول. *

بالنسبة لمخاوف الدول الصناعية من انهيار النظام المالي والنقدي العالمي التي أثيرت بسبب النمو المتسارع للفوائض المالية فلم تتحقق، حيث نتجت عنها مخاوف أخرى لدى البنوك الغربية من احتمال سحب الدول البترولية لفوائضها بعد انخفاض عائداتها البترولية في حين كانت هذه الأخيرة قد قامت بإقراضها للدول النامية، وقد ضاعف من المشكلة أن الدول النامية غير قادرة على دفع ديونها في مواعيد استحقاقها، [1] مما كان يهدد البنوك بالإفلاس ويهدد النظام المالي العالمي، لكن

*أصبحت أسعار البترول دون مستويات نفقات الاستثمار التقديرية لمشاريع الطاقة البديلة، ومن ثم ارتفاع نسبة مخاطر الاستثمار المتعلقة بتلك المشاريع حيث أصبح استمرار الشركات المنتجة والحكومات في تنمية مشاريع الطاقة البديلة للبترول ليست ذي جدوى اقتصادية.

(1)Pargny, francois, **"le ghanava bénéficier des retombées de la manne pétrolière**", le MOCI-le moniteur du commerce international ,le 4/17 février 2010, pp :28-31.

هذه الاحتمالات لم تتحقق لأن الدول البترولية لم تقم بسحب ودائعها من ناحية، كما تدخل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنع انفجار أزمة المديونية وحماية رؤوس أموال دول الأوبك من خلال إقراض الدول المدينة وإعادة هيكلة ديونها المستحقة بالإضافة إلى توجه البنوك الغربية إلى إقراض الدول التي تعاني من صعوبات مالية.

ثانيا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير المصدرة للبترول حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو.

- أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، وأدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله، إذ أن مدفوعات الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار؛
- أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا، الأمر الذي دفع عددا من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات، الأمر الذي ترتب عنه انكماش داخلي كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي)؛
- تضررت الدول النامية غير المصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية. [1]

ثالثا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول

(1) داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول، حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي: [1]

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول؛
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي*.

المطلب الثالث: إستراتيجية الشركات النفطية في توجيه السوق

بعد تقلص درجة التكامل الرأسي، الذي كانت الشركات البترولية تتمتع به بسبب انفصال عمليات الإنتاج والعمليات اللاحقة من نقل وتسويق وتكرير، حيث أدى ذلك إلى انتقال عمليات الإنتاج إلى الدول المنتجة، وضياع جزء كبير من الأرباح الناتجة عن عمليات الإنتاج عن الشركات، وبالرغم من ذلك لم تتراجع الشركات عن هدفها وهو السيطرة على صناعة البترول مما دفعها إلى بناء إستراتيجيتين على المدايين الطويل والقصير، كالتالي:

أولا: الاستراتيجيات الحالية للشركات

تهدف الاستراتيجيات الحالية إلى موائمة الهياكل الإنتاجية لتقلبات السوق النفطية، حيث تتجه الشركات العالمية عقب كل أزمة سعرية إلى إجراء تعديلات أساسية في هياكلها بحيث تلاءم

[2] المرجع السابق، ص: 26.

* ينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، وبسبب تراجع العائدات النفطية قات دول الأوبك بتقليص الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي.

التغيرات الجديدة في السوق البترولية، خاصة بعد فقدانها السيطرة على مرحلة الإنتاج وانخفاض درجة تكاملها الرأسي للتمكن من الاستمرار في سيطرتها على الأسواق كالتالي: [1]

1. إستراتيجية توسيع البحث عن البترول في المناطق الآمنة سياسيا: كانت الشركات الكبرى تسيطر قبل أزمة الطاقة الأولى على معظم الإنتاج العالمي للبترول في الشرق الأوسط، غير أنه اعتبارا من تلك المرحلة حتى 2010 بدأت الدول المنتجة تسعى إلى تأميم أو تقليص نفوذ الشركات الكبرى في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكرد فعل لهذه الأعمال انتهجت الشركات إستراتيجية تهدف إلى البحث عن توفير إمداداتها من المناطق التي تعتبر مأمونة سياسيا أي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بحر الشمال.
2. إستراتيجية توسيع البحث عن البترول في المناطق خارج دول الأوبك: يهدف هذا النوع من الاستراتيجيات إلى البحث والكشف عن البترول في مناطق خارج الدول الرئيسية المصدرة للبترول، والتي تضم بالأساس أعضاء منظمة الأوبك. [2]
3. إستراتيجية التوائم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية: لقد انخفض دور الشركات الكبرى في عمليات التكرير بسبب تأميم مصافي التكرير في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية في كل مرة تظهر فيها أزمة في أسعار البترول، لذلك كان على الشركات الكبرى أن تضع مصافي التكرير في الدول غير المنتجة للبترول، حيث أقامت عددا من هذه المصافي في بلدها الأم وقامت بتوزيع الجزء الباقي في المياه الدواية لتكون قريبة من الأسواق المحلية، وبالإضافة إلى انخفاض درجة التكامل الرأسي بسبب سيطرة الدول المنتجة على عمليات الإنتاج أخذت سوق الطاقة شكلا جديد، سوق الخامات أسوق للعقود الطويلة، وسوق للمنتجات المكررة أو سوق عقود قصيرة، وكانت تلك المنصات تمثل بداية تطور السوق الفورية للمنتجات المكررة، بحيث تقوم السوق الفورية بضمان التوازن بين العرض والطلب من مختلف المصادر حيث تخضع أسعارها للتقلبات اليومية وتعكس وضع الفائض أو العجز. فإذا كان سعر الخام أعلى من قيمته التجارية الحقيقية لا تقوم الشركات بالتكرير، حيث يكون بيع الخام أكثر ربحا من المنتجات المكررة، والعكس إذا كان سعر الخام أقل من قيمته التجارية الحقيقية تقوم الشركات بتكرير الخام الذي

---

(1) Victor Q, David G, "IN the tank : making the most of strategic oil reserves", foreing affairs, juillet-aout, 2008, vol 87, n° 4, pp : 70-83.

(1) برمانكوف الكسندر ،الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، ترجمة بسام خليل، ، المجلد الأول، بدون طبعة ، موسكو، روسيا 1970، ص ص : 275-276.

لديها بالإضافة إلى إمكانية شراءها من السوق الفوري [1]. حيث تلجأ الشركات العالمية إلى أسلوب المساومة، فهي تستطيع في أي وقت معرفة المكان الأمثل لتقييم كل نوعية من الخام ومن المنتجات المكررة، ولذلك قامت بالتركيز على الأنشطة التكريرية والعمل على أن تكون المنصات موزعة في مناطق مختلفة من العالم حتى يمكنها من تنفيذ إستراتيجيتها لتسمح لها بالتدخل بفعالية في مختلف الأسواق الفورية.

4. إستراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج البترول: تشير التغيرات الهيكلية إلى تخفيض في درجة التكامل الرأسي لصناعة البترول العالمية، فقد حلت الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير محل الشركات في مرحلة الإنتاج وبدأ بعضها يدخل مرحلة التكرير، وبالرغم من ذلك لم تستطع الأوبك أن تحل محل الشركات في الأسواق وإن كانت تحاول تنظيم العرض عن طريق تحديد حصص للإنتاج.

لم تتقبل الشركات فكرة إقصائها من السوق عن طريق تخفيض نشاطها في مرحلة الإنتاج لذا عمدت إلى بناء استراتيجيات من أجل استعادة مكانتها في السوق عن طريق محورين أساسيين هما التطوير للإنتاج خارج الأوبك، ونقل سيطرتها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التكرير والتوزيع وذلك عن طريق تغيير هيكل أنشطتها التطويرية والاعتماد على المنصات البحرية العالمية التي لها القدرة على التلاؤم السريع مع تغير الطلب على المنتجات المكررة والعمل على تنمية السوق الفورية للمنتجات المكررة وتطوير أنشطة المساومة التي تسمح لها بالتدخل بفعالية في هذه الأسواق.

أدت استراتيجيات الشركات العالمية في النهاية إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج الزيت الخام أو من ناحية المنتجات المكررة، كما نتج عنها تغير جذري في هيكل الإمدادات وفي الجهاز الإنتاجي للشركات العالمية.

كما أدت الأزمات السعرية المتكررة في الصناعة البترولية إلى تجريد الكارتل من قوته، ولمواجهة انخفاض نصيب الشركات من حصة السوق العالمي للبترول بدأت في زيادة استخدام فوائضها المالية الداخلية في التوسع في قطاعات أخرى في الصناعات البترولية أو بقطاع الطاقة مثل الغاز والطاقة النووية والشمسية...بالإضافة إلى مجالات بعيدة تماما عن صناعة البترول.

ثانيا: الاستراتيجيات طويلة الأجل

[2] داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص28.

تهدف معظمها إلى السيطرة على السوق العالمية للطاقة، وتتلخص في التحكم في تطوير السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف عملت الشركات على تركيز الاستثمارات بصفة أساسية في كل من البترول والفحم والغاز الطبيعي... بالإضافة إلى أنها تحاول أن تضمن السيطرة على تكنولوجيا المستقبل التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق البترولية. [1]

يمكن تقسيم الاستراتيجيات التي اتبعتها الشركات العالمية في صناعة البترول إلى استراتيجيات التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة الأساسية، وذلك بتنويع مصادر الطاقة البديلة، واستراتيجيات السيطرة على التكنولوجيا في الأجل الطويل والضغط على الأسعار، بحيث يعتبر التحكم في تكنولوجيا الطاقة ذا أولوية مطلقة من بين استراتيجيات الشركات، وفي حالة البترول تتحكم هذه الشركات تماما في أكثر أنواع التكنولوجيا الحديثة تعقيدا وتكلفة بالنسبة لكل من استخراج والإنتاج والتكرير.

إن شركات الطاقة العالمية هي الوحيدة القادرة على تطوير بدائل للبترول، كما يعطيها ذلك ميزة تنافسية في مواجهة الدول المنتجة فيما يتعلق بالضغط على أسعار البترول.

[1] إبراهيم عبد الله إسماعيل، **صناعة النفط العربية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983، ص: 75.

خلاصة الفصل:

النفط هو أهم مصادر الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر نظرا للدور الفعال و المؤثر الذي يلعبه في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له ،و منه فسوق النفط يعتبر مركز الصراع الدائم للدول الكبرى خاصة في ظل السرية والغموض الذي يحيط ب التسعير في هذا الأخير. إذ أن هناك عدة عوامل تساهم في تحديد حجم عرض النفط و الطلب عليه مما يؤدي إلى خلق أزمات تؤثر على توازن هذه السوق سواء كان هذا التأثير عند ارتفاع الأسعار أو انخفاضها ، و عليه تتبنى الشركات النفطية استراتيجيات لتوجيه السوق في ظل تراجع العائدات النفطية.

الفصل الثاني

عموميات حول الإنفاق العام

المبحث الأول :مفهوم الإنفاق العام.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي .

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها .

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام .

تمهيد الفصل:

إن الإنفاق العام في مختلف دول العالم المعاصر بات يمثل أهمية متزايدة في الاقتصاديات القومية بل وفي حياة المجتمعات من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويمكن إرجاع تلك الأهمية إلى اعتبارات عديدة من أهمها ضخامة الآثار المترتبة عليه، ويكفي أنه وراء أزمة التمويل العام التي تعيشها العديد من الدول النامية.

وعليه فإنه لا يمكن علاج عجز الموازنة العامة في هذه الدول من خلال تخفيف الإنفاق العام،إلا إذا كان هذا الإنفاق راجعا إلى عوامل يمكن تجنبها، وهنا تبرز أهمية ترشيد الإنفاق العام باعتباره السبيل الوحيد للدول النامية.

والهدف من هذا الفصل هو تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة من خلال التطرق إلى ماهية النفقات العامة من مفهوم و تقسيمات في المبحث الأول، والتطرق إلى تطورها التاريخي تماشيا مع أشكال الدولة في الفكر الاقتصادي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فنبرز فيه أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة النفقات وطرق التخفيف منها وأسبابها ، وفي المبحث الرابع يتم توضيح مختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن الإنفاق العام سواء كان التأثير مباشر أو غير مباشر.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

يعتبر الإنفاق العام انعكاسا لدور الدولة في المجتمع، لأنه يعبر عن واجباتها وأولوياتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي، لهذا فان نوع وحجم و صورة الإنفاق العام يرتبط بتطور الدولة والأساس الفكري الذي يقوم عليه نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لذلك سيتم تناول مفهوم النفقات العامة، بالإضافة إلى ضبط تقسيماتها.

المطلب الأول مفهوم النفقات العامة

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع و إشباع حاجاته العامة تلجا الدولة إلى الإنفاق العام و الذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة ، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة و مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي ، فما هو مفهوم النفقات العامة ؟

أولا:تعريف النفقات العامة:

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة، نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، حيث تعرف على أنها:

"كُم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة".[1]

"مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام".[2]

"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بقصد إشباع حاجة عامة".[3]

"استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة".[4]

"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع حاجة عامة"[5]

---

(1) حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية العامة**"، بدون طبعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص: 378.

(2) السعيد عبد المولى، "**المالية العامة**" دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص: 75.

(3) عبد الكريم بركات، حامد عبد المجيد دراز، "**علم المالية العامة**"، مؤسسة باب الجامعة، القاهرة، 1971، ص: 215-217.

(4) صالح الرويلي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص: 25

(5) حسين مصطفى، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978، ص: 11.

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن حصر الشروط الواجب توفرها في النفقات حتى تتسم بوصف العمومية، في شرطين اثنين هما:

- .أن تصدر النفقة من جهة عامة أو شخص عام؛
- أن تحقق النفقة نفعا عاما.

"و كتعريف شامل يمكن القول أن النفقة العامة مبلغ نقدي يدفع مقابل تحقيق هدف عام أو منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة".

للنفقات العامة أركان وخصائص اقتصادية، اجتماعية، وقانونية تميزها عن النفقات الأخرى.

ثانيا: أركان النفقات العامة

مما سبق يمكن تحديد الأركان التي تستند عليها النفقات العامة فيما يلي:

1. شكل النفقات العامة:

غالبا ما تكون النفقات العامة في شكل نقدي يتمثل في ما تمنحه الهيئات العامة مقابل ما تتحصل عليه من سلع وخدمات ضرورية لقيام بالمشاريع المتكفلة بها.[1]

كما يمكن للدولة أن تسدد أقساط قروضها بصفة عينية أو أن تلبي حاجياتها بالاستيلاء على الأملاك الخاصة إذا كانت هناك منفعة عامة، بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات، غير أن هذا الشكل من الإنفاق يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ النقدية لكن من السهل تقييمه نقدا وإضافته إليها.

إن المزايا العينية كالسكن المجاني أو الشرفية كمنح الأوسمة أو النقدية كالإعفاءات الضريبية لا تعتبر من النفقات العامة. [2]

2. الهيئة القائمة بها:

يعتبر توفر ركن الهيئة العامة المصدرة للنفقات ضروريا حتى تنعت هذه الأخيرة بوصف العمومية، ولتحديد مصدر الإنفاق استند الفكر الاقتصادي إلى معيارين:

---

(1) حمدي أحمد العناني، "**اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق**"، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص: 174.

(2) عادل حشيش، مصطفى رشدي، "**مقدمة في الاقتصاد العام**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة،1998، ص: 148.

أ. **المعيار القانوني:** يرتكز هذا المعيار إلى الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق إذ تعتبر النفقة عامة إذا صدرت من شخص معنوي عام كالهيئات المحلية والوطنية، الدولة والمؤسسات العامة، إلا أنها تعتبر خاصة إذا تكفل بها الأفراد والمؤسسات الخاصة.

"حتى تتصف النفقة بالعمومية يشترط أن تصدر عن شخص معنوي عام، إذ تلعب الطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق دورا أساسيا في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين"[1]

ب. **المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، وتعتبر خاصة تلك الصادرة عن الأفراد.

"يدخل في عداد النفقات العمومية فنفقات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي فرضها تطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة"[2]

ج. **الهدف منها:** إن الهدف الرئيسي من النفقات العمومية هو الاستجابة لحاجيات الجماعة وكلية مصالحهم، أي تحقيق ما يعرف بالمنفعة العامة، التي تتسع باتساع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ ينبغي على الدولة عند قيامها بالإنفاق أن تسعى لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، [3] أي مقارنة التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع من دفع للضرائب وتحمل للأعباء بالمنافع العائدة عليه جراء الخدمات التي تقدمها الدولة، وحتى يتم التوصل للمنفعة العامة وجب تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، لعدم إمكانية تجزئة بعض الحاجيات كالأمن والدفاع أو لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباعها، رغم إمكانية تجزئته كالتعليم والصحة.

ثالثا: خصائص النفقات العامة

تتميز النفقات العامة بخصائص اقتصادية واجتماعية إضافة إلى خصائص قانونية.

1. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

---

(1) حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص: 383.

(2) عبد الحميد محمد القاضي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974، ص: 68

(3) عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص: 42-43.

يتحدد مفهوم النفقات العامة استنادا إلى خصائص اقتصادية واجتماعية أين يمكن التمييز بين مفهومين لها هما:

أ. المفهوم التقليدي:

الذي توجه إلى تضييق حجم النفقات العامة في أصغر الحدود، حيث اقتصرت على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع على الحدود الإقليمية، نفقات الشرطة الموكلة بحفظ النظام والأمن الداخليين، نفقات العدالة الرامية إلى فك المنازعات وكذا نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية، ولقد اختصر "ساي" كل هذا في مقولته الشهيرة: "إن أفضل النفقات أقلها حجما".[1]

ب. المفهوم الحديث:

أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين إلى تطور دور الدولة فأصبحت بذلك مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ما انجر عنه اتساع مجال الإنفاق العمومي ليشمل قطاعات حيوية كالنقل، الصحة والتعليم فأصبحت الدولة ملزمة وبشكل مباشر باتساع الحاجات الأساسية للمجتمع، كما أضحت تلعب دورا اجتماعيا هاما سعيا منها إلى تقليص الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل معتمدة في ذلك على الإعانات، فضلا عن مكافحة البطالة، التحيز لطبقة اجتماعية دون الأخرى لأسباب إيديولوجية وفكرية، بالإضافة إلى دعم الإنتاج بتقديم مساعدات وامتيازات لقطاعات معينة دون أخرى، فبالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة برزت نفقات أخرى حولت الدولة من دور الحياد إلى دور المؤثر، إذ باتت سياسة الإنفاق العام أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية، تبعا للظروف والإمكانيات.[2]

2. الخصائص القانونية:

حتى توضع النفقات العامة في قالبها القانوني لابد من توفر العناصر التالية: [3]

أ. **الالتزام بالدفع:** هو الإجراء الذي يترتب عليه دينا على الدولة؛

---

[1] رياض الشيخ، "**المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية**"، دار النهضة العربية، مصر، 1956، ص: 108.

[2] رفعت المحجوب،"**المالية العامة**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص: 180.

[3] صالح الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص: 30

ب. **تحديد المبلغ موضوع الدفع:** لكنه تقديريا قابلا للنقصان أو للزيادة (كالخصم من أجور العمال بسبب المرض أو الغياب أو زيادة أجورهم بسبب سنوات الخبرة)؛

ج. **الأمر بالدفع:** يتمثل في أمر كتابي يوجه الآمر بالصرف إلى المحاسب المحول بالدفع، حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة؛

د. **صرف النفقة:** تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونا بصرف المبلغ مقابل الحوالة المقدمة له، وذلك بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسات الحياد المالي اتسع نطاق الإنفاق المالي العام وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وتعددت بالتالي صور الإنفاق العام، وكان طبيعيا أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعة محدودة وفقا لمعايير وأسس معينة وتبعا للخصائص المشتركة بالرغم من أنه لكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها السائدة، وهو ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات.

نحاول في هذه النقطة أن نعرض تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني، أي القوة الشرائية (الحقيقية والتحويلية)؛
- حسب معيار التكرار والدورية (عادية وغير عادية)؛
- التصنيف الوظيفي(حسب وظائف الدولة).

أولا: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

أ. **النفقات الحقيقية:** تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

ب. **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه.[1]

وتنقسم النفقات التحويلية إلى مباشرة (نقدية) ونفقات غير مباشرة (سلعة أو خدمة بالمجان) ومن الواضح أن النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية للأفراد، في حين أن التحويلات غير المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد. [2]

وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أنواع: [3]

- اقتصادية: مثل الإعانات بغرض تحقيق أسعار السلع الضرورية؛
- اجتماعية: مثلا لتأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة؛
- مالية: أقساط فوائد الدين العام.

ثانيا: النفقات العادية وغير العادية:

إن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية يرجع إلى الحاجة إلى تحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي)، وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية، وهي: [4]

أ. **الانتظام والدورية:** فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا: تمويل الحروب؛

ب. **طول فترة الإنفاق:** فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فهي عبارة عن نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

جـ. **معيار توليد الدخل:** فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بمشروعات عامة والتي تعطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض يخصص لتغطية نفقات

---

(1) رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

(2) علي لطفي، "**المالية العامة**"، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص: 194.

(3) عاطف صديقي ومحمد الرزاز، "**المالية العامة**"، القاهرة، 1995، ص:57.

(4) A. wongner : **traiter de science des finance**, (sans date), paris, pp 191-192.

تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت هذه النفقات لا تولد دخلا فتعتبر نفقات غير عادية.

د. **معيار الإنتاجية:** فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقات عادية، أما إذا كانت النفقات منتجة وتؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل: النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.

و. **معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني:** تكون النفقة غير عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال، أي ما يعرف بالنفقات الإدارية، أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية. [1]

ثالثا: التقسيم الوظيفي للنفقات

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الصنف يعد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشر إلى بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في كل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية للدولة هي الوظيفة الاجتماعية، الإدارية والاقتصادية، بذلك تكون هناك ثلاث أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي: [2]

أ. **النفقات الإدارية:** والمتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات يتضمن أيضا نفقات الإدارة العامة.

ب. **النفقات الاجتماعية:** والمتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد كالتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية

(1) علي لطفي، **"الأصول المالية العامة"**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص: 25.
(2) السيد عبد المولى، **"المالية العامة"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص: 78-88.

ج.**النفقات الاقتصادية:** والمتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق منفعة اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والري والكهرباء...الخ.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

ولتسهيل عملية التقسيم يمكن إرجاعا لإنفاق العام إلى نوعين رئيسيين هما الإنفاق العام على الخدمات والنفقات العامة التحويلية.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

بعد التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة، سيتم استعراض تطور هاته الأخيرة عبر أهم مذاهب الفكر الاقتصادي تبعا لتطور المفهوم السياسي والاجتماعي للدولة، وقدر تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ انتقلت من الدولة الحارسة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إلى الدولة المتدخلة والمنتجة مع مطلع القرن العشرين (بعد أزمة 1929)، مراعين نظرة طل مدرسة اقتصادية إلى تأثير النفقة العامة باعتبارها وسيلة تدخل اقتصادي

المطلب الأول: النفقات العامة في المذهب الكلاسيكي، الماركسي و النيوكلاسيكي

وللتعرف أكثر على موقف كل اتجاه من النفقات العامة سيتم استعراض كل منها على حدى:

أولا: وفق التحليل الكلاسيكي

دعي الكلاسيك إلى ضرورة تحجيم النفقات العامة وحصرها في أضيق الحدود، [1] وكان ذلك بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة في الاقتصاد قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب والفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، "**السياسات الاقتصادية**"، تحليل كلي وجزئي، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص: 39.

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة وغياب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها وهو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، ومما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسة الكلاسيك، إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها وطبيعتها.

إذ لخص آدم سميت النفقات العامة في تلك المتعلقة بـ: [1]

أ. **نفقات المرافق العامة:** والتي تنقسم إلى:

- النفقات التي تسهل التنقل كالطرق والجسور مما يساعد على الحركية التجارية والنشاط الاقتصادي؛
- النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يسهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع في جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة، أو على المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

ب. نفقات الدفاع: هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية؛

ج. نفقات العدالة: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

غير أن "جون ستيوارت ميل" ذهب إلى أبعد من ذلك إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته، [2] فلخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية إلى تهرب الأشخاص من التزاماتهم التي تحمي إنتاجهم وممتلكاتهم.

أما دافيد ريكاردو الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص.[3]

ثانيا: وفق التحليل الماركسي

إن قيام الدولة الاشتراكية التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة، [4] وهو ما أدى إلى ظهور التخطيط المالي، وعليه تقوم الدول الاشتراكية من

---

(1) زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي**"، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص: 12.

(2) حمدي عبد العظيم، "**السياسات المالية والنقدية**"، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:205.

(3) المرجع نفسه، ص: 202.

(4) رياض الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادتها نسبة إلى الدخل الوطني في مثل هذه المدارس.

ثالثا: وفق التحليل النيو كلاسيكي

جاءت النظرة النيوكلاسيكية للنفقات العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي "أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا".[1]

المطلب الثاني: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929-1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25 % وانخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث، [2] مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن، عندها قام كينز بالبحث عن العلاج المناسب وحسبه يمكن للدولة أن تحصل على إيرادات وتقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار والاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع والخدمات، [3] ويمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كينز وأنصاره حول النفقات العامة في النقاط التالية: [4]

- سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة؛
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف النقدي الكنزي؛
- عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العامة؛
- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، ومن ثم استعمالها في تمويل الإنتاج

---

(1) عبد الرزاق فارس، "**الحكومة والفقراء والإنفاق العام**"، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1979، ص: 26.

(2) رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

(3) مجيد ضياء، "**النظرية الاقتصادية– التحليل الاقتصادي الكلي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 65.

(4) زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

المطلب الثالث: النفقات العامة وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العامة ودورها منذ أواخر الستينات، ولإبرازها يمكن التطرق إلى ثلاث مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهي:

أولا: النقديون:

أين قابلو العجز الكينزي في حل الأزمة بأفكار التيار النقدي والمتمثلة في النقاط التالية:[1]

- تقليص دور الدولة وإطلاق قوى السوق؛
- التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة وإعانة الفقراء؛
- تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب؛
- خصخصة القطاع العام؛
- رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن والمدين على حد سواء.

إذ يعتقد النقديون أن الإنفاق والتوسع فيه يؤدي إلى التضخم لبطيء ظهور نتائج السياسة المالية، خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الازدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة إنفاقية انكماشية، فضلا عن عدم إيمانهم بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الضرائب وحجتهم في ذلك كفاءة القطاع الخاص في تسيير تلك الموارد بدلا من تبذيرها عن طريق الدولة في شكل نفقات غير منتجة. [2]

كما نادى أنصار المذهب النقدي بسياسات التحكم في النظام النقدي من خلال التحكم في عرض النقود، إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية تتوقف على تمويلها بخلق النقود، خاصة أطروحات فريدمان الذي يعتبر أهم مفكري هذا المذهب والذي يؤمن أن الاستهلاك مبني على الدخل الدائم وليس الحالي، والسياسة النقدية هي السبيل الأمثل لتحقيق توظيف كامل.

ثانيا: المدرسة الكلاسيكية الجديدة: ساير أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة واعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة، من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى إلى عجز الموازنة.

---

(1) عبد المجيد قدي، **" فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية "**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص: 22-23.

(2) محمد تاتي، **"أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص: 59.

ولعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد، ما يظهر جليا في أعمال (muth) سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة التي أحدثت ثورة في صياغة النماذج الاقتصادية الكلية. [1]

وفي إطار نظرية التوقعات الرشيدة، اعتبر منظرو الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا يرجع الاقتطاعات الضريبية، وعليه تقوم الأعوان الاقتصادية بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية.

ثالثا: الاقتصاد الكينزي الجديد

مع تطور الفكر الاقتصادي وخاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينزي الجديد، حيث يبني أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي، أما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكيين الجدد اللذين ينطلقون من الجزء إلى الكل .

كما آمنوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل والبطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي، ردع التضخم وتقوية تنافسية المؤسسات.

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العمومية، فالكينزي الجديد الاستراتيجي اهتم بتفسير البطالة الجزئية، أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سببا في بطئ التصحيح، فمقارنة مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديد اليقين السياسي ولا النتائج النظرية المتماسكة، رغم النجاح الحاصل حاليا.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني، وتعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالي، اشتراكي) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي، والسؤال الذي يطرح، ما هي أسباب هذه الزيادة مع مرور الوقت؟

[1] محمد إبراهيم السقا، **"التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة"**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، سوريا،ص:03.

ولقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية [1]

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية و الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ التي المالية المخصصة للإنفاق العام دون زيادة في الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد)، ومن هذه الأسباب نذكر:

أ. انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:

حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات (1دج في الفترة n لا يساوي 1دج في الفترة 1+n)

ب. الزيادة المضطرة في عدد السكان:

تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى زيادة رعايتهم ومعاشاتهم التقاعدية، إضافة إلى البطالة.

جـ. اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:

قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

[1] طارق الحاج، **"المالية العامة"**، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص ص: 132-134.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن الحاجات العامة ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

أ. **أسباب اجتماعية:** وهي تلك المرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل؛

ب. **أسباب اقتصادية:** ناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة حجم النفقات العامة؛

ج. **أسباب سياسية:** مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج، والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام؛

د. **أسباب عسكرية:** تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام؛

و. **أسباب إدارية:** كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى التطوير التحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

المطلب الثاني: تفسيرات تزايد النفقات العامة

استدعت ظاهرة تزايد النفقات العامة انتباه العديد من الاقتصاديين، وبرز ذلك من خلال التفسيرات المقدمة حول النمو المطرد للنفقات العامة بعيدا عن الخصوصيات المميزة لكل دولة عن الأخرى.

أولا: قانون وانجر

يعود قانون وانجر المعروف في أدبيات المالية العامة في علم الاقتصاد إلى الملاحظة التي قدمها الاقتصادي الألماني "أدولف وانجر" عام 1893 م، والتي تؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية

في مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد. [1]

وانطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "وانجر" أين كانت الثورة الصناعية أنداك في أوجها في أوروبا فانه قد اعتبر أن عملية الـتصنيع سوف تؤدي إلى تزايد في النفقات العامة بمختلف أنواعها وبالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد وذلك للأسباب التالية: [2]

1. خلال عملية التصنيع فإن الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطورا وتعقيدا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي وهذا ما يزيد من نفقاتها العامة.
2. النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الد اخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيه.
3. ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال لتمويل ما يسمى بـ "الاحتكارات الطبيعية"، وهي مشروعات ذات تغيرات تقنية بحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

وانطلاقا مما سبق فإن وانجر يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي هي أكبر من 1 [3]، وبالتالي فان زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد استنتج من نظرية الاختبار العام تفسيرا آخر لزيادة النفقات العامة، والذي يندرج ضمن التداخلات النظرية للعلاقة التي أقربها "وانجر" بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، وذلك انطلاقا من مفهوم "تعظيم المصلحة الخاصة"، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق

---

(1) حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاقتصادي في قانون وانجر – شواهد دولية**–، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002، ص 136.

(2) المرجع نفسه، ص: 137.

(3) Serena lamartina, andrea zaghini : **increasing public expenditeur** : wagner's law in OCED countries, centre for financial studies working paper, n° 13, 2008, p17.

الداخلية بين فئات المجتمع، وهذا ما يدفع بالبيروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة. [1]

وقد اختبر قانون "وانجر" باستعمال عديد العلاقات الدالية، وذلك راجع إلى استعمال عديد المتغيرات المعبرة عن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين، وفي هذا الإطار نجد 5 علاقات رياضية دالية تعبر عن 5 توجهات مختلفة حول قانون "وانجر"، وهي كالآتي [2]:

المعادلة 01: RGE = F(RGDP).....(Peacock-wiseman) 1967

المعادلة :N02 /RGE = F(RGDP)..... (Goffman) 1968

المعادلة :N03 /RGE/N = F(RGDP)..... (Michas) 1975

المعادلة :N04 /RGE/RGDP = F(RGDP).....(Musgrave) 1969

المعادلة :05RGE/RGDP = F(RGDP).....(Mamn) 1969

حيث:

RGE: الإنفاق الحكومي.

RGDP: الناتج المحلي الحقيقي.

RGDP/N: نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي.

RGE/N: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي.

RGE/RGDP: نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج الحقيقي.

N: عدد السكان.

---

(1) كريم بودخدخ ،**اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود و مالية ، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر – 2010/2009،ص56.

(2) المرجع السابق، ص 57.

ويكمن الاختلاف بين المعادلات الخمسة السابقة في القياس المتبع لكل من النشاط الحكومي يعبر عنه بإجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة (1)، و (2)، وبنصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة (3)، ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المعادلة (4) و(5)، أما النشاط الاقتصادي فعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلات (2)، (3) و(4).

ولكن العلاقة الدالية الأكثر استخداما وانتشارا هي المعادلة (4) لـ "موسجران" والتي تربط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

الشكل 1/2: قانون وانجرRGE/RGDP

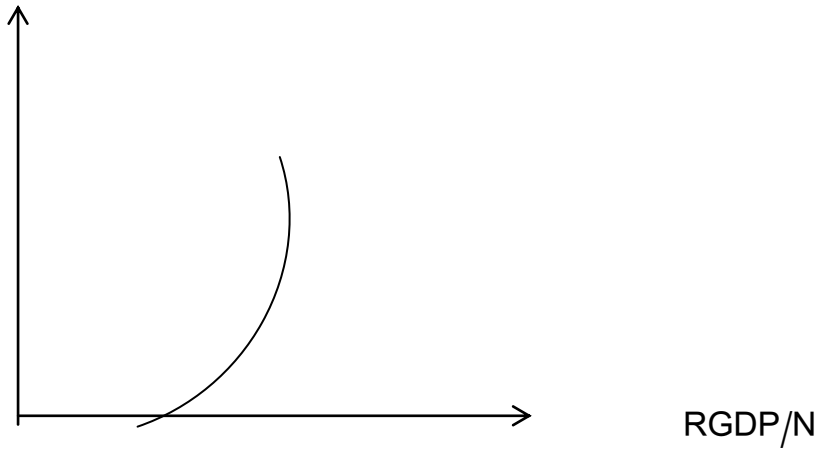

المصدر: علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

وقد واجه قانون وانجر العديد من الانتقادات التي تشكك في صحته و واقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها "وانجر" في ألمانيا، إلا أن ذلك لم يلغ صحة قانونه الذي أثبتته عدة دراسات واقعية خصوصا في اقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية، [1] أين تزداد الحاجة إلى مزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع والخدمات العامة مع أي تغير في الطلب، وكذا ضبط أجور موظفي القطاع العام وتحديد حجم ونوع التحويلات والإعانات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين وتوفير آليات الرقابة وضبط المعاملات قصد ضمان مواصلة وسيرورة التنمية الاقتصادية.

[1] بودخدخ كريم، ص 58.

فعلى مستوى اقتصاديات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ويلاحظ أنه ابتداء من منتصف السبعينات هناك تزايد معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بما هو عليه في السنوات الأخيرة وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي كانت عند مستوى 1.30 باعتبار أن هذه الدول كانت في أول مراحل تنميتها الاقتصادية، ولكن ومع تراجع معدلات النمو واقتراب اقتصاديات هذه الدول عند مستوى التشغيل الكامل فان مرونة النفقات العامة إلى الدخل القومي انخفضت، [1] وذلك راجع من جهة إلى سعي هذه الدول إلى استقرار مؤشرات تدخل الحكومة في الاقتصاد، ومن جهة أخرى إلى التقيد بما جاءت به اتفاقية "ماستريخت"، بأن لا يتجاوز عجز الميزانية مستوى 3% من إجمالي الناتج القومي، كما أنه في الدول المتقدمة التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي تسعى بشكل أكبر إلى تنويع سلعها وخدماتها العامة أكثر من التوجه إلى الزيادة في حجمها.

والتسليم بصحة قانون "وانجر" لا يسقط التوجه الكينزي لسياسات الاقتصاد الكلي والذي يؤكد على اتجاه العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي بخلاف اتجاه العلاقة السببية لقانون "وانجر"، إذ برزت عدة دراسات أن علاقة "وانجر" وعلاقة كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الاقتصاد وأن العلاقة السببية الأحادية الاتجاه ما هي إلا استثناء.[2]

فالإنفاق الحكومي له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتأثيره يختلف من دولة لأخرى لكن ذلك لا يلغي صحته، وعلاقة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي ترفع من معدلات النمو الاقتصادي حسب الفكر الكينزي، والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يتطلب تدخل القطاع الحكومي لتلبية الزيادة في الإنفاق حسب ما يقتضيه قانون "وانجر".

ثانيا: فرضية "بيكوك–وايزمان": توصل كل من بيكوك–وايزمان بعد دراسة أجرياها حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة 1890–1955، إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات بسبب ما يلي[3]:

أ. **أثر الإزاحة:** ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية أين تضطر الدولة إلى زيادة نفقاتها

(1) حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 157.
(2) المرجع السابق، ص 157.
(3) خليل علي،سليمان اللوزي: **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 124.

العامة، ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فإنه يصعب على الحكومة العودة إلى تلك المستويات المنخفضة كما في السابق.

ب. **أثر التفتيش:** وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

جـ. **أثر التركيز:** إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع لتزايد النفقات العامة، ويمكن توضيح هذه الفرضية من خلال الشكل التالي:

الشكل2/2: قانون واجنرG/GNP

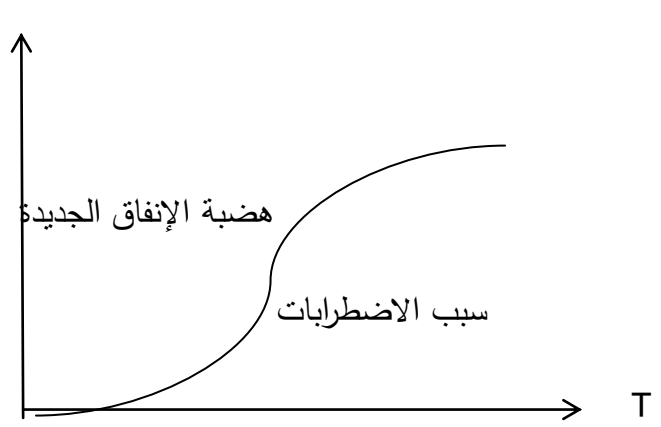

المصدر: المرجع السابق، ص: 125.

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تبذيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية [1]:

أولا: تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:

إنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة إلى التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهي ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ثانيا: إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسات التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والمجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية للمشروع.

ثالثا: الترخيص المسبق من السلطة التشريعية :

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمان التوجيه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

رابعا: تجنب الإسراف و التبذير:

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسئولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات؛
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال؛

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص: 130

- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي... الخ.

* و لاشك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيره أو بالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسئولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة هي الآثار على النشاط الاقتصادي لمجموعة لبلد ما، أي على شروط التوازن الاقتصادي له، وهي ناتجة عن استخدام الدولة لبعض الموارد الاقتصادية في المجتمع مؤثرة بذلك على الكميات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج الوطني، الاستهلاك الوطني.... فضلا عن آثارها على التشغيل والمستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل القومي في إطار استخدام سياسة إنفاقية عامة لأجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

أولا: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يكمن تقسيمها نقدا، ويقصد كذلك بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة. [1]

وتؤثر النفقات العامة مباشرة في الإنتاج الوطني عن طريق تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد في العمل والادخار والاستثمار، وفقا يتوافر له من عوامل إنتاجية تتمثل في (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية وحجم الطلب الفعال)، وعلى تحويل هذه العناصر الإنتاجية وتنقلها من مكان إلى آخر.

أ. آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

[1] عبد الكريم صادق بركات، **"الاقتصاد المالي"**، جامعة دمشق، سوريا، 1992-1993، ص: 302.

تؤدي النفقات العامة إلى رفع مقدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كما وكيفا، كزيادة قدرة الأفراد على العمل من خلال الزيادة في النفقات العامة التي تعمل على توفير وبكمية أكبر السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، ويشكل هذا النوع من النفقات الاستهلاكية بحيث كل ما تنفقه الدولة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، القضاء)، وغير التقليدية (التعليم، الصحة، التأمين الاجتماعي، الإعانات الاجتماعية) يزيد من قدرة الأفراد على العمل أي مقدرتهم الإنتاجية لأنها تزيد من كفاءاتهم وقدرتهم الذهنية والجسمانية وتؤمنهم ضد مخاطر المستقبل. [1]

فإن كانت النفقات العامة تزيد من قدرة الأفراد الإنتاجية فإن هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة ادخار اتهم من هذه الدخول المباشرة وغير المباشرة المضمونة بالإنفاق العام، إذ النفقات العامة من شأنها أن تزيد في قدرة الأفراد على الادخار.

ولا تقتصر آثار النفقات العامة على رفع قدرة الأفراد الإنتاجية فإن هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد في العمل والادخار بل في الاستثمار أيضا، وهذا يتم عن طريق النفقات العامة الاستثمارية، كأن تمنح الدولة مثلا إعانات اقتصادية موجهة لتوسيع الاستثمار سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، فتكون رؤوس الأموال عينية وهي إحدى القوى المالية للإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية.

ب. آثار النفقات العامة على رغبة الأفراد في العمل والادخار والاستثمار:

إن للنفقات العامة آثار إيجابية على رغبة الأفراد في العمل بصورة عامة، فمن خلالها مثلافي ضمان دخول الأفراد على اختلاف أنواعها كمقابل لجهودهم المبذولة ومساعيهم الجادة المقدمة من شأنها أن تزيد في رغبة الأفراد على العمل علاوة على ما يتلقوه من توفير لشروط وظروف مشجعة على العمل بسبب النفقات العامة (التعليم، خدمات صحية....)، وبصورة عامة تؤدي النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار إذا كانت هذه النفقات في اتجاه مكافأة من يرغب ويتفنن ويبدع في العمل، هذه النفقات تسمح في زيادة ادخار اتهم من خلال إقبالهم على زيادة الجزء المخصص للادخار من هذه الدخول.

كما تؤدي النفقات العامة إلى الزيادة في رغبة الأفراد عل الاستثمار، ما إذا كانت هذه النفقات حافزا قويا للمستثمرين على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم لأنهم يقبلون على ذلك بكل تفاؤل، ما داو هذا الإنفاق سيعود عليهم بدخل مادي مباشر كحصولهم على الإعانات أو مساندة من طرف الدولة للمستثمرين في حالة الأزمة مثلا.

[1] محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 103-104، بتصرف.

ج. آثار النفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى تحويل في استخدام الموارد الاقتصادية، بتأثيرها على عناصر الإنتاج فتجعلها تتحول من فرع إنتاج إلى آخر و الإنتاج من مكان إلى آخر والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالإنفاق العسكري مثلا يحول عناصر الإنتاج من قطاع الزراعة والصناعة إلى ميدان الإنتاج الحربي. [1] وكذلك الإنفاق الحكومي في مجالات الوظائف التقليدية الأخرى للدولة تؤدي إلى توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك الوظائف والاستخدامات. [2]

ويمكن كذلك أن يترتب عن النفقات العامة توجيه إنتاج القطاع الخاص وزيادة أهمية القطاع العام حسب الرغبة القائمة، أو قد يكون ذلك بغرض تشجيع إقامة صناعات معينة في مناطق محددة.

كذلك تستطيع الحكومة أن تزيد من نسبة ما ينفق على الشؤون الصحية والتعليم والعمران في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستغلة فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار مما يغري باستثمار الأفراد لرؤوس أموالهم فيها وانتقال بعض موارد الإنتاج إلى هذه المناطق من منطقة إلى أخرى.[3]

وعليه فان النفقات العامة يمكنها أن تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر، ومن القطاع الخاص إلى العام، ومن مكان إلى آخر داخل إقليم الدولة، ولا شك أن تحويل عناصر الإنتاج هذه لها آثار على الإنتاج الوطني.

ثانيا: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

إذا كانت للنفقات العامة أثرها السابق بالنسبة للإنتاج الوطني، فإنها تؤثر أيضا في الاستهلاك الوطني بصورة مباشرة، وذلك عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام.*

ويمكن اعتبار هذا النوع من الآثار المباشرة العامة على الاستهلاك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي العام (أي شراء الدولة لأنواع من السلع الاستهلاكية) ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها للإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات [4]

أ. بالنسبة لنفقات الاستهلاك العام:

---

(1) عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص:322.

(2) محمد سعيد فرهود/ مرجع سبق ذكره، ص: 106.

(3)عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة، والنشر، بيروت، 1972، ص: 59.

*الإنفاق العام له أيضا أثر غير مباشر عند زيادة الطلب على الاستهلاك من خلال الزيادة في الإنتاج، وهو ما يعرف بظاهرة "الاستهلاك المولد" نتيجة لأثر عامل "المضاعف".

(4)عادل أحمد حشيش، **"أساسيات المالية العامة"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص: 116.

تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات استهلاكية كالخدمات الصحية وخدمات الأمن والدفاع، أو كذلك شراء سلع استهلاكية من طرف الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة مما يؤثر بالزيادة في الاستهلاك الوطني.

إلا أن البعض يرى أ، هذه النفقات تمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة وبالتالي فهي لا تؤثر في الواقع على حجم الاستهلاك الكلي، [1]ولكنه يؤدي إلى تعديل في هيكله بتشجيع استهلاك سلع نمطية مما يؤثر على هيكلة الإنتاج والعمالة، [2]كما قد تقوم الدولة كذلك بتقديم أو توزيع سلع استهلاكية بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية (كالخدمات الطبية مثلا) وأخرى بمقابل جزئي أو كلي فينتج عنه زيادة في مستوى الاستهلاك[3]

ولاشك أن النفقات العامة المخصصة لشراء هذه السلع الاستهلاكية بغض النظر عن الغرض المقصود بها تؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني.

ب. بالنسبة للنفقات الاستهلاكية الخاصة بتوزيع الدخول المخصصة للاستهلاك:

وتنطوي هذه النفقات على توزيع دخول نقدية بحيث تقوم الدولة بتوزيع هذه الدخول الموجهة جزئيا أو كليا لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وهذا الإنفاق يعتبر مقابل ما يؤديه موظفوها وعمالها من أعمال أو خدمات تقدم في شكل أجور ومرتبات ومعاشات، ومن ثم فدخول الأفراد هنا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك فيؤثر على الاستهلاك الوطني، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تقوم الدولة بتوزيع دخول من دون مقابل تأخذ صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة في الطلب وبالتالي زيادة في الاستهلاك. [4]

أو إعانات اجتماعية كالإعانات التي تمنحها الدولة لبعض الفئات مثل: إعانات البطالة والشيخوخة والعجز المخصصة بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي التأثير في الاستهلاك الوطني وذلك بحسب كل نوع من أنواع النفقات العامة سابقة الذكر.

ثالثا: الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار

أ. على التشغيل:

---

(1)المرجع نفسه، ص: 116.

(2)حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،الجزائر، 1987، ص: 30، بتصرف.

(3)المرجع نفسه، ص. 30.

(4)عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

إن الإنفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي أهم أنواع الإنفاق الحكومي أثرا على حجم التوظيف بحسب ترتيب الأهمية النسبية المعقودة، والعلاقة بينها وبين حجم التوظيف طردية.

هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابت يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال للسلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، وبديهي أنه لو نتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فإنه يؤدي إلى نقص حجم التوظيف، [1]لأن في هذه الحالة الأخيرة استخدام الدولة للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني أنها تخلق الوظائف لهم بل إنها تغري الأفراد بالعمل لديها بدلا من العمل في القطاع الخاص، فالإنفاق الحكومي في هذا المثال يحول الموارد ومنها الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام. [2]

وبصورة عامة يمكن القول أن السياسة الإنفاقية لها مساهمتها الهامة في تحقيق العمالة أو التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع أو عن طريق المشروعات العامة، أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة.

ب. على مستوى الأسعار:

لا تتحدد الأسعار المختلفة بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا التدخل الذي أصبح في الاقتصاد الحديث منظما وهاما سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا [3]

فكيف يؤثر الإنفاق في المستوى العام للأسعار؟ وما هو دوره ضبط التضخم؟

1. الإنفاق والمستوى العام للأسعار:

إن تدخل الدولة قد يتم إما بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار أي على العرض والطلب، وإما بتأثيرها المباشر على هذا المستوى، وذلك لما يتوفر لديها من وسائل وطرق عدة، فيمكن لها أن تأثر في مستوى الأسعار في إطار برامجها الانفاقية من خلال المنح والإعانات أو من خلال إشرافها المباشر على القيام بالإنتاج أو عن طريق استخدام السياسات المختلفة من نقدية وائتمانية وضريبية وسياسية للأجور أو من

(1) عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.
(2) حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص: 186، بتصرف.
(3) حسين مصطفي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-34، بتصرف.

خلال توجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية... [1] حيث تصب كل هذه التدخلات في إرادة الدولة في العمل على تحقيق استقرار الأسعار حسب الحالة، فمن جهة التدخل للحد من انخفاضها في حالة الانكماش أو التدخل للحد من ارتفاعها في حالة التضخم من جهة أخرى.

"وفي الواقع أن آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار تتحدد تبعا لحجم الإنفاق وهدفه وطبيعته وطريقة تغطيته والوضع الاقتصادي القائم".[2]

2. دور الإنفاق العام في ضبط التضخم:

يعارض البعض برامج الإنفاق الحكومي بحجة أن التضخم هو الثمن الذي يجب دفعه مقابل تنفيذ برامج الإنفاق الحكومي، [3] ولكن البعض الآخر يرى أن هذه الرؤية هي خلط بين الإنفاق الحكومي وأساليب تمويله، لأنه يوجد برامج للإنفاق الحكومي يمكن تمويلها بأساليب غير تضخمية. [4]

لكن عامة "بما أن إجمالي إنفاق الفائض هو السبب الأول للتضخم، فإن التخفيض في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية"، [5] لدى وجود التضخم يجعل من الأهمية إعادة فحص برامج الإنفاق لاستبعاد التجديد في إدارة الأنشطة وإيقاف البرامج التي كان لها مبرر في فترات التوظيف المنخفض ولكنها ليست مضمونة في التوظيف الكامل، فيمكن التقليل من الضغوط التضخمية إذا كان القيام بمشروعات من أنواع معينة يمكن تأجيله سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

وإذا كانت القاعدة أن الزيادة في البطالة تميل بوجه عام إلى زيادة التضخم فإن بعض المنح قد تفيد في إيقاف الضغوط التضخمية إذ استعملت بحكمة فيمكن للمنح أن تقلل الضغوط التضخمية بزيادة انتاج السلع الإستراتيجية كما يمكن أن تعطي المنح لمنتجي أصناف السلع الاستهلاكية اللازمة لمقاصة زيادة التكلفة، وقد استخدم هذا النوع من المنح في الحرب العالمية الثانية.

وكذلك الملاحظ أن الشكل الأكثر شيوعا والأكثر اتساعا في دائرة التطبيق للإعانات الاقتصادية هو بكل المقاييس الذي يتجه للمحافظة على استقرار الأسعار وتكلفة الحياة.

ويبدو أن كافة الدول استعانت بها أثناء فترة الحرب حيث ظهر فيها بعض الاتجاهات التضخمية، والإعانات حينئذ كمكمل لسياسة تنظيمية ومثبتة للأسعار بواسطة السلطة. [6]

---

(1) عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص: 334.
(2) المرجع نفسه، ص: 335.
(3) حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص: 186.
(4) المرجع نفسه، ص: 187.
(5) السيد عطية عبد الواحد، **"دور السياسات المالية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص: 567.
(6) المرجع نفسه ، ص ص: 568-569.

المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

بالإضافة للآثار المباشرة للنفقات العامة في كل من الإنتاج الوطني والاستهلاك الوطني والتشغيل ومستوى الأسعار، فإن لهذه النفقات آثار غير مباشرة تحدثها على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي: "المضاعف" و"المعجل"، حيث يطلق على أثر المضاعف بـ"الاستهلاك المولد"، ويطلق على المعجل بـ "الاستثمار المولد"، ويرتبط أثر النفقة العامة للاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين المتقدمين معا.

إذن النفقات لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل الاستهلاك فقط بل تعود لتأثر أيضا على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه، وكذلك الأمر لأثر عامل المعجل الذي لا يؤثر على الإنتاج فحسب بل يعود ويترتب عنه أيضا أثر غير مباشر على الاستهلاك، وفيما يلي سنقدم شرحا مختصرا لأكثر عامل من العاملين المذكورين على حدى ، وبعد ذلك التطرق أيضا إلى دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني.

أولا: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال أثر المضاعف

ورد مبدأ "المضاعف" لأول مرة في نظرية الاقتصادي المشهور "كينز" عام 1936، حيث قام بتحليل أثر المضاعف لأجل بيان أثر الاستثمار على الهيكل الوطني، وبالتالي على الاستهلاك، على اعتبار أن الزيادة في الاستثمار الذاتي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بقدر يزيد كثيرا عن قيمة هذه الزيادات الأولية في الاستثمار، إذ تنتج هذه الزيادة في الاستثمار الذاتي مجموعة من الدخول النقدية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

ويطلق على العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بـ "مضاعف الاستثمار" وقد اهتمت نظرية كينز بإظهار أثر هذا المضاعف باعتبار أن الاستثمار هو العنصر المتغير الرئيسي [1]، غير أن الفكر الاقتصادي الجديد يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النظرية على هذه الظواهر أيضا. [2]

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني والزيادة الأولية في الإنفاق، أو بعبارة أخرى فهو يبين عدد المرات التي يتضاعف بها أثر الزيادة في الاستثمار، وذلك عن طريق التأثير

(1) يونس أحمد البطريق، **"المالية العامة"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص: 221.
(2) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

على الاستهلاك وبالتالي على الدخل الوطني، فأهمية المضاعف تتوقف على أهمية الزيادة في النفقات الاستهلاكية بمعنى أنه يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار .[1]

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

أي: مقلوب الميل الحدي للادخار، لأن نظريا:

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

وعليه، الميل الحدي للادخار = 1− الميل الحدي للاستهلاك

وبالتعويض نجد أن:

$$\textbf{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

وبالتالي:

$$\textbf{التغير في الدخل: التغير في الاستثمار} \times \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

ثانيا: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال أثر المعجل

إذا كان "المضاعف" يبين أثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فإن "المعجل" يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق، لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية التي توجد نتيجة له، فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري. [2]

(1) عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص: 314.
(2) المرجع السابق، ص: 316.

والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل (وهو مبدأ أبرزه كل من الفرنسي "إيفتاليون" في عام 1907، والأمريكي "كلارك" في عام 1997)[1]

ويمكن التعبير عن هذا المبدأ حسابيا على النحو التالي:

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الاستثمار}}$$

إلا أن آثار المعجل تتوقف عامة على عدة اعتبارات من أهمها ما يتعلق بطريقة الإنتاج أي الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية التي يختلف من قطاع إلى آخر، وباعتبار كذلك ما سيتوافر من مخزون السلع الاستهلاكية ومقداره وما يتوافر من طاقات إنتاجية غير مستغلة وحجمها، إذ أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات تحد من أثر المعجل بعكس عدم توافر كل منها، كما تتوقف هذه الآثار على تقديرات منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب عليها، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أو عارضة لا تدفع هؤلاء المنتجين إلى زيادة حجم استثماراتهم أو كانت ذات طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات. [2]

(1) يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

(2) المرجع السابق، ص: 227.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للنفقات العامة نستخلص ما يلي:

- ليست أهداف النفقات العامة مجرد إشباع حاجات عامة لمجتمع ما، وإنما هي عبارة عن أداة أساسية لتنفيذ السياسة الاقتصادية وما تحدثه من آثار على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع.
- ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير من خلال تشديد الرقابة بمختلف أنواعها .
- لا تتصل آثار النفقات العامة بالحياة الاقتصادية فحسب بل بمختلف جوانب الحياة الأخرى، وذلك في سبيل تحقيق أهداف المجتمع على أساس سياسة إنفاقية عامة هادفة.
- كما لها آثار اقتصادية مباشرة على الكميات الاقتصادية الكلية المحددة لحجم النشاط الاقتصادي (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، التوزيع...)، وآثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر أسعار النفط على الإنفاق العام في الجزائر (1980-2015)

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر .

المبحث الثاني: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر .

المبحث الثالث: تقييم أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2015.

تمهيد الفصل:

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات لما يدره من موارد مالية للخزينة العامة ، و تعد صادراتها البترولية المحرك الأساسي للاقتصاد ، و من هذا المنطلق و نظرا لمدى أهمية العوائد النفطية من خلال مساهمتها في ميزانية الدولة وكونها أهم مصادر تمويلها بأكثر من 50 بالمائة ، حيث أن كل مشروع لهذه الأخيرة تسبقه عملية التنبؤ التي لها الدور الفعال في ضمان السير الحسن للمصالح العمومية و من خلاله تقدر النفقات مقارنة بالإيرادات السنوية ، و هو ما يساهم في تنفيذ مخططات التنمية ، فلا شك انه يوجد علاقة بين أسعار النفط باعتبارها المتحكم الرئيسي في العوائد النفطية و بين السياسة الانفاقية للدولة .

و عليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في ميزانية الدولة و مدى ارتباطهما ببعضهما البعض، و ذلك بالاعتماد على:

1 - عرض لواقع النفط و الإنفاق العام في الجزائر.

2 - القيام بدراسة تحليلية لتطور أسعار النفط و الإنفاق العام خلال الفترة 1980-2015.

3 - القيام بدراسة تحليلية لمدى تأثير و تحكم أسعار النفط في حجم الإنفاق في الجزائر و مدى ارتباط هذين المتغيرين ببعضهما البعض خلال فترة الدراسة, حيث سنقوم بحساب معامل الارتباط R باستخدام برنامج spss لإثبات صحة الدراسة .

4 - تقديم اقتراح من أجل الدفع نحو التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة من بترول وغاز والتي كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر باسترجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني، حيث أن إجراءات المحروقات تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956، وكان أول بئر بترولية هامة هو حقل عجيلة، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل مسعود في جوان 1956.

أولا: الجزائر ما قبل النفط (1962-1971).

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية نعني أن الحقول البترولية كانت مستغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل شركة "ويبال وكريبسي" حيث كانت هذه الشركات تخضع لأحكام القانون الفرنسي والذي اصطلح على تسمية "بقانون البترول الصحراوي"[1]

أول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة على النفط هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31، ومنذ تأسيس هذه الشركة بدأت السياسة الجزائرية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل ثم التنقيب والإنتاج لاحقا وقد ارتفع رأس مالها من 40 مليون دولار إلى 400 مليون دولار . لتأتي قضية " la trapal"الثغرة التي استغلتها الجزائر أنداك لإعادة التفاوض حول قانون البترول الصحراوي، حيث تسبب الخلاف بين الحكومة وشركات فرنسية حول مد أنبوب غاز من حاسي مسعود إلى بجاية للإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية والتي حكمت لصالح الجزائر وبهذا تم توقيع اتفاق 1965/07/29 بين سوناطراك وتجمع "l'erap".

ولهذا قامت الجزائر بتشغيل أنبوب نقل البترول في 1966، ومن ثم شراء حقوق بريتيش بتروليوم في 1967، وقد تم إنشاء الشركة المختلطة الجزائرية للغاز بشكل علني ورسمي إثر مرسومين بتاريخ

(1) عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6، 2012، ص:19.

1967/09/01، كما أنها قامت بشراكة قدرت نسبتها بـ 51% 49 % التي كانت هي الأولى من نوعها بين سوناطراك وشركة غنيث الأمريكية، وفي نهاية 1968 كانت بداية سيطرت سوناطراك على القطاع النفطي.

الجدول رقم(1/3): نشاط سوناطراك في الاستثمار والإنتاج النفطي.

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار %	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج النفط%	11.5	11.8	13.7	17.7	35	56	77
احتياط الغاز%	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب%	38	38	39	40	50	98	100
التوزيع في الجزائر%	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: أحمد شنيتي، محمد المكي طيار، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، (1990-2012)، مذكرة ماستر، نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2013-2014، ص: 25.

مع بداية 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2.85 دولار للبرميل. وقد لقي هذا الإجراء الرفض من الطرف الفرنسي، فأدى بهما إلى إجراء مفاوضات جديدة في 28 اوث 1970، وقد فشلت من جديد تلك المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وقد أسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

وفي 1971/02/24 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري "هواري بومدين" الذي صرح قائلا : أود أن أعلن رسميا وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة تطبيق القرارات التالية ابتدءا من تاريخ اليوم:

1. رفع المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51%؛
2. تأميم الغز الجزائري؛
3. تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وبهذا القرار فقد أعلن الرئيس هواري بومدين استرجاع السيادة الوطنية على النفط وإلغاء الامتيازات التي كانت ممنوحة للشركات الفرنسية، كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات ضمانات تتمثل في :

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق؛
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركات "جيني" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.[1]

ثانيا: تطور قطاع المحروقات: (1971-2012)

تتطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1979) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز، في 1973 شهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بالأوبك إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام مما أدى إلى ارتفاع عوائد قطاع المحروقات مما أدى إلى الحصول على إرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا داخل في مخصصات الخماسي الأول، والتي دعمت خلال المخطط الخماسي الثاني، أما فترة 1986-1989 فقد شهدت الصدمة البترولية الأولى والتي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد، بحيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية 1993 بـ 0.8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 ومن أهم هذه التعديلات:

- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية؛
- تشجيع التنقيب؛
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود؛
- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج.

أما فترة 2000-2012 فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثفا وذلك في مختلف الميادين إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات إنجاز المشاريع مثل: مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة،

(1) المرجع السابق، ص ص 25-26.

في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي بلغ في هذه الفترة 90 إلى 100 دولار، مما مكن الدولة من تسديد وتخفيض المديونية، وفي الفترة من (2007-2012) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك من مختلف الميادين (البحث، التنقيب، الإنتاج، النقل، التمييع، التسويق)، إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وانجاز الكثير من المشاريع[1].

ثالثا: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

للبترول أهمية كبرى كونه مصدر هام للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية من جهة ومصدر بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة من جهة أخرى، وباعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة أيضا، فإن البترول أخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن تأكيد ذلك بدرجة كبيرة بالمخططات الاقتصادية الكبرى خلال الفترة 1965-1988. حيث اعتبر قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد الذي تعتمد على موارده القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية الشاملة، وظل الأمر كذلك بعد التحول إلى اقتصاد السوق بالرغم من الصدمة البترولية العكسية التي عرفتها سوق البترول سنة 1986، وكان لها أثرها السلبية على الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من عزم صناع القرار في الجزائر على ضرورة خلق منتجات أخرى تساهم في ضمان الموارد المالية إلى جانب المحروقات، إلا أن البترول لا يزال المصدر الأول وشبه الوحيد في

تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة، وتمويل الإيرادات العامة للدولة بنسبة لا تقل عن 55%[2]. كما أن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة إلى كون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة ومصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز.

كما يلعب النفط دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ودعم للصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

---

(1) www.entv.dz. /Le 15 avril 2016 /a 21h .

(2) عصام بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

المطلب الثاني: مساهمة المحروقات في قطاعات الاقتصاد الجزائري

أولا: المحروقات والتجارة الخارجية

احتلت المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات وخلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا هذا، فلطالما كانت صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة في الجزائر.

وعبر كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري فقد كانت صادرات المحروقات تمثل ما لا يقل عن 97% من حجم الصادرات الجزائرية وذلك رغم كل الجهود المبذولة ورغم النداءات المتكررة بضرورة تطوير صادرات أخرى من غير المحروقات، ولقد كان للإيرادات المالية الناتجة عن تصدير البترول وموارده المشتقة في ظل أعار البترول المرتفعة، ساعدت كثيرا في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية ومكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري وتمكنت من خلال ذلك من الحفاظ على توازن واستقرار ميزان المدفوعات.

والجدول التالي يوضح ما تطرقنا إليه وأن الميزان التجاري يعتمد في تحقيق فوائضه على صادرات المحروقات، وذلك على الأقل خلال الفترة (2005-2013):

الجدول(2/3): يمثل مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات **الوحدة:** مليار دولار.

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة المحروقات من الصادرات
2005	46.33	45.59	0.74	19.86	26.47	98.40
2006	54.74	53.61	1.13	20.69	34.06	97.93
2007	60.59	59.61	0.98	26.35	34.42	98.38
2008	78.59	77.19	1.40	38.07	40.52	98.21
2009	45.18	44.41	0.77	37.40	7.78	98.29
2010	57.09	56.12	0.97	38.89	18.20	98.30
2011	72.89	71.66	1.23	46.93	25.96	98.31
2012	71.74	70.58	1.45	51.57	20.17	98.38
2013	64.43	63.33	1.1	55.02	9.14	98.29

المصدر: www.bank of Algeria.dz

ثانيا: المحروقات كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة

لعائدات البترول أهمية بالغة في تأمين الموارد المالية للدول المنتجة والمصدرة بهدف تلبية احتياجات الإنفاق العام، فان الإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية المدرجة ضمن الجباية غير العادية في الموازنة العامة للدولة (2005-2011)، نجد أن الجباية البترولية تغطي حوالي 55% وأكثر من الإيرادات العامة للدولة، مما يظهر لنا أهمية عائدات البترول لتغطية احتياجات الإنفاق العام، وفيما يلي عرض لنسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2005-2014.

ثالثا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

عرف الناتج الداخلي الخام تطورا موجبا ومستمرا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 7562 مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى ما قيمته 15843 مليار دينار جزائري سنة 2012 ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى قطاع المحروقات والذي يمثل النسبة الأكبر من الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (3/3): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام.

الوحدة:مليار دينار جزائري.

السنة	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	القطاعات الأخرى	حقوق ورسوم على الواردات	نسبة المحروقات من PIB%
2005	7562	3352.9	3715.1	494	44.3
2006	8514.8	3882.2	4141	491.5	45.6
2007	9366.6	4089.3	4744.81	532.3	43.7
2008	11090	4997.6	5438.5	653.99	45
2009	10034.3	3109.1	6209.4	715.8	31
2010	11991.6	4180.4	7063.5	747.7	34.9
2011	14519.8	5242.1	8423.1	854.6	36.1
2012	15843	5208.4	9502.8	1131.8	32.9

المصدر: www.bank of algeria.dz

المبحث الثاني: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على السياسة الإنفاقية التي تتبعها الجزائر وآليات ترشيد هذه النفقات.

المطلب الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، إذ تعبر عن المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها، وتنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها حسب كل نوع.

أولا: نفقات التسيير

أ. تعريفها: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة "هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات"[1].

ب. تقسيم نفقات التسيير حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي والديون العائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات (للتعويض على المنتجات المختلفة)؛

2. تخصيصات السلطات العمومية:

والتي تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...إلخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشتمل على الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، ويضم:

- المستخدمين؛
- المستخدمين؛
- معدات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

4. التدخلات العمومية: والمتعلقة بنفقات التحويل التي هي بدورها تنقسم إلى أصناف مختلفة حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي وعمليات التضامن التي تضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية (مساهمات الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

ثانيا: نفقات التجهيز

أ. تعريفها:

وتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة بالاستثمارات المنتجة، ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (الصناعة، الفلاحة...الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات. [1]

ب. تقسيم نفقات التجهيز:

إن التصنيف الذي تعتمد عليه نفقات التجهيز هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

1. **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين، وتتمثل في:
   - الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة (نفقات أملاك الدولة أو المنظمات العمومية)؛
   - إعانات الاستثمار الممنوحة من قيل الدولة؛
   - النفقات الأخرى برأسمال.
2. **القطاعات:**

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات، وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية، مع الشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

---

[1] المرجع السابق، ص 348.

3. **الفصول والموارد:**

تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تتصور بطريقة أكثر وضوحا ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي وفصل ومادة.

المطلب الثاني: آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة في كل من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي، لذلك يتوجب توجيهها بشكل عقلاني وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة ولترشيد هذه النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

أولا: من حيث أفراد المجتمع

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع كافية لتلبية حاجيات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم، ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

1. **الكثافة السكانية :** يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الانتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.
2. **أعمار السكان :** يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ والشباب أو الأطفال في المجتمع، وإلا فسوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تزيد عن حاجة المجتمع بينما تكون الأخرى في ندرة تامة، وبالتالي يكون هناك إفراط في النفقات ونقص في إشباع الحاجات.
3. **نوعية السكان :** لكي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع، يجب دراسة المجتمع المحلي من قبل الجماعات المحلية.[1]
4. **دخل أفراد المجتمع :** من الضروري تناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما يجب على الحكومة توجيه المنتجات المجانية وضعيفة التكلفة إلى الطبقات الفقيرة والمراد مساعدتها .

[1] محمد بصديق، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

ثانيا: من حيث الخدمة أو السلعة نفسها

أ. لا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات الأفراد، لأن ذلك يسئ إلى استخدام المال العام؛

ب. يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع، مع مراعاة تغييرها في كل زمان ومكان؛

جـ. عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع؛

د. يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: من حيث التخطيط

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة المجتمع، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل، ولتحقيق ذلك يجب:

أ. دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع لتقليل التكاليف التي تنتج عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم؛

ب. يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبطا تغيير الأشخاص. [1]

رابعا: من حيث الموظفين:

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية ولذلك يجب:

أ. تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءتهم المهنية؛

ب. توظيف ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة. [2]

---

(1) المرجع السابق، ص 121.

(2) المرجع السابق، ص 122.

المبحث الثالث: تقييم أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2015.

أمام صعوبة انتقال الاقتصاد بعيدا عن تبعية النفط، وبالنظر لمتطلبات المسايرة والمواجهة أمام زحم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومتغيراته، برز البترول بأهميته المتزايدة على مسرح الطاقة الدولية وكمورد كفيل بمجابهة التطورات، ليمثل بذلك المحرك الأساسي للسوق، ممثلة بذلك عوائده مصدرا لتمويل ميزانية الدولة (النفقات ,الإيرادات) كون هذه الأخيرة المتحكم الرئيسي في رسم السياسات التنموية للدولة.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1980-2015 .

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ارتبط اقتصادها بقطاع المحروقات إذ أصبح تحديد وضعية استقراره أو اختلاله يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما ألزمنا بمحاولة معرفة أبرز تلك الصدمات التي أثرت على تطوره من 1980 إلى وقتنا الحالي.

الجدول رقم (4/3): تطور أسعار النفط من 1980-1990.

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1980	81	82	83	84	85	86	87	88	89	1990
سعر البترول بالدولار	40	37	37	30.5	28.70	29.5	14.86	18.80	15.40	18.53	24.34

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي للأوبك.

عرفت أسعار البترول انخفاضا محسوسا بخاصة من 1986م ليصل إلى 14.86 دولار للبرميل (أزمة 1986) التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط والذي كان سببا في تدني مستوى إيرادات إلى ما يقارب 50 % وأكثرها سنوات 1986، 1987، 1988 وذلك للأسباب التالية:

*كثرة العرض وقلة الطلب.

*عدم تقيد بعض الدول في الشريك بحصص الإنتاج المخصصة لها.

*ظهور دول منتجة جديدة كدول بحر الشمال.

وتواصلت الأسعار على هذا النحو إلى غاية سنة 1990م.

الجدول رقم (5/3): تطور أسعار النفط من 1990 إلى 2000.

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1990	1991	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
سعرالبرميل بالدولار	24.34	21.04	20.3	17.5	16.19	17	17.41	21	12.9	17.9	28.60

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي للأوبك.

عرفت الأسعار مرحلة مد وجزر بحيث ارتفعت سنة 1990م بسبب حرب الخليج الثانية التي أثرت إيجابا على الخزينة العمومية حيث بلغت الإيرادات الإجمالية أعلى مستوى لها حيث بلغت 12.350 مليار دولار هذا ما دفع الجزائر إلى القيام بالإصلاحات في مجال المحروقات لجلب المزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

وانخفضت سنة 1999م بشكل قياسي وصل إلى 10 نتيجة كثرة العرض وقلة الطلب.

الجدول رقم (6/3): تطور أسعار النفط من 2000 إلى 2015.

في هذه الفترة كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب...) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل مصفاة إلى جانب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار.

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر البرميل بالدولار	29	25	25	29	39	54	65	75	99	62	80	113

2012	2013	2014	2015
111	109	99	52.32

Source : ministère de l'énergie.

نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تطورات وتقلبات حادة لأسعار النفط، حيث شهدت سنة 2001 تراجعا قدره 4 دولار للبرميل مقارنة بنسبة 2000 وذلك نتيجة للتباطؤ الاقتصادي وأحداث 11 سبتمبر 2011، التي شهدها الاقتصاد العالمي في الو م أ أما الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008م فقد بلغت أسعار النفط مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2002م، قدرت بـ 25 دولار للبرميل لتصل سنة 2008 إلى 99 دولار للبرميل وهذا للأسباب التالية:

*النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط.

*انخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاض يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

كما نلاحظ من الجدول رقم 6/3 أن أسعار النفط سنة 2009 شهدت تدهورا ملحوظا فقد تهلون من 99 دولار للبرميل سنة 2008 لتبلغ 62 دولار للبرميل سنة 2009 وذلك بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية الذي كان له أثرا واضحا على سوق النفط على الرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية إلا أن أسعار النفط لم تتأثر بذلك نتيجة الطلب المتزايد على النفط فإن الطلب على عكس 2015 التي كانت بداية أزمة جديدة في عالم النفط وذلك بسبب العرض الكبير الذي فاق الطلب لترتفع مجددا في سنة 2010 حيث بلغت 80 مليار للبرميل ثم 113 دولار للبرميل ثم انخفض مجددا من 2011 إلى 2014 وهذا راجع لتدهور الأوضاع في السوق النفطية العالمية.

أسباب انخفاض البترول في 2015 وبداية 2016:

هناك عدة عوامل فرضت ضغوطا خاضعة لأسعار النفط أهمها:

1-ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحه تكنولوجيا التكسير [1] الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

2-التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك: حيث شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصنها السوقية على حساب الأسعار فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخير الجسيم باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار.

3-تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة.

4-الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الو م أ وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

لقد عرف حجم الإنفاق في الجزائر تذبذبات منذ الثمانينات نتيجة لظروف عديدة أهمها الأزمات النفطية هذا ما جعل ميزانية الدولة غير مستقرة وخاضعة لهذه الصدمات.

أولا: تحليل تطور أرصدة الميزانية العامة خلال الفترة 1980-2015

الشكل التالي يوضح تطور أرصدة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1980 -2015:

[1] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاق تصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية،ملتقى وطني ،جامعة جيجل ،الجزائر، حرر يوم 2015/12/17، ص ص 1.2.

المنحنى رقم1: تطور أرصدة الموازنة العامة خلال الفترة 1980-2015.

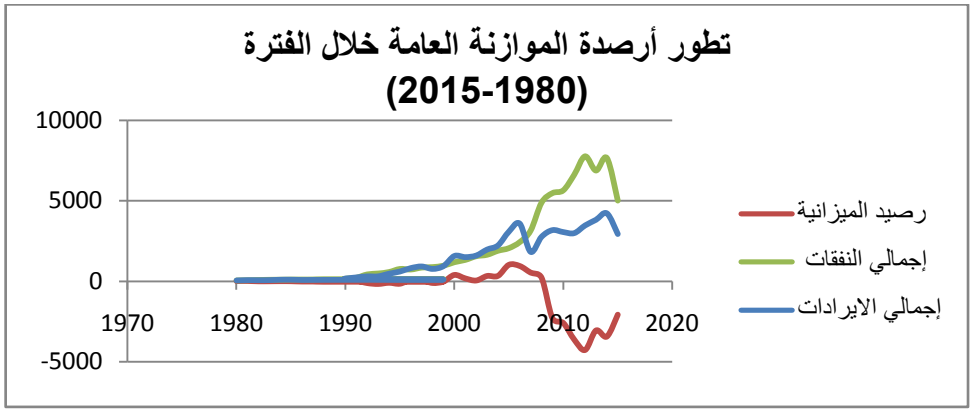

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم01

من خلال الملحق 01 والمنحنى رقم1 و نظرا للمعلومات السابقة حول أسعار النفط فإن الحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة جراء تغير أسعار النفط هي خلية وواضحة، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية أو صاحبها ارتفاع مواز في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية العامة، وهذا ما حدث في السنوات من 1990 إلى 1992، ومن 1995 إلى 1997، والعكس يحدث لما تنخفض الأسعار البترولية وهذا ما حدث في أزمة 1986 و 1993 وكذلك أزمة 1998 مع نهاية الستينات ومطلع السبعينات عرفت الميزانية عجزا دائما، إلا أن سنة 1972 كانت انطلاقة لنتائج ايجابية لأرصدة الموازنة إلى غاية سنة 1982 حيث بلغت أعلى قيمة لها 21.73 مليار دج وكانت ذاك سنة 1981 بعدها عرفت هذه الأرصدة هبوطا حادا أين انتقلت من 12.12 مليار دينار جزائري وكان ذلك سنة 1986 إلى 26.2 مليار دج سنة 1988، والسبب في ذلك راجع إلى الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة بفعل أزمة البترول سنة 1986، فتدهور الموارد المالية الجزائرية بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40 دولار سنة 1981 إلى 14.86 دولار سنة 1986 أدى إلى عجز ميزانية الدولة في هذه الفترة.

وفي الفترة الممتدة في سنة 1989 إلى 1992 بدأ الرصيد يتحسن، وذلك أن عجز 1989 المقدر بـ 8.1 مليار دج تحول إلى فائض سنة 1990، واستمر على هذا النحو في السنة الموالية إلى أن بلغ 36.8 مليار دج، وهذا راجع إلى أن التغيرات التي مست هذه الفترة كانت إيجابية باتفاق STANDBY الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية وكذا زيادة إيرادات الجباية البترولية من خلال انتعاش سعر برميل البترول الذي وصل سنة 1990 إلى 24.34 دولار، والإيرادات التي خصت مجال النفقات العامة من أجل التحكم في زيادتها، وذلك من خلال رفع الدعم عن "الإنجاز" في إطار قانون نظام الأسعار عرف رصيد الميزانية مباشرة سنة 1993 انخفاض حادا دون المستوى بعجز قدر بـ 108.27

مليار دج لتمدد هذه الحالة إلى غاية سنة 1995 بعجز قدر 147.888 مليار دج، حيث كان الانخفاض أسعار البترول التي انتقلت من 21.04 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.03 دولار سنة 1992، ليزيد انخفاضها إلى 17.5 دولار سنة 1993، دور كبيرة في حفظ إيرادات الميزانية فبعد أن كانت تشكل 32.3 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1991، انخفضت إلى 30.3 % سنة 1992 اتصل إلى 27.6 % سنة 1993، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى إحداث عجز الميزانية.

لتعرف الميزانية بعد هذا الفائض سنتي 1996 و 1997 أين وصل إلى 100.55 مليار دج و 81.47 مليار دج على التوالي، وجاءت هذه النتيجة بفصل التقييد الصارم للنفقات العامة (خصوصا بالنسبة للأجور، وإعانات الدعم للاستثمارات) بالإضافة إلى الزيادات في الإيرادات العامة التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وكذلك من ارتفاع الجباية البترولية على إثر ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد أن كان متوسط سعر برميل البترول في 1997 يبلغ 21 دولار انخفض سنة 1998 ليبلغ 12.9 دولار، مما انعكس سلبا على ميزانية الدولة، بحيث بلغت قيمة العجز الكلي في هذه السنة 101.22 مليار دج، أي ما يعادل 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، إن الأثر السلبي انخفاض أسعار البترول على المالية للخزينة العمومية سجلت تحسنا في الثلاثي الرابع من هذه السنة، بحيث بلغ عجز الخزينة العمومية 0.5 % أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1998 وأقل من المستوى المتوقع في قانون المالية وهو 2.4 %.

ابتداء من سنة 2000 عرفت أرصدة الميزانية تحسنا كبيرا واستمرت القيم الإيجابية للموازنة على سنة 2006، حيث سجل أكبر فائض لم تشهده الميزانية العامة من قبل، وكان ذلك سنة 2005 بقيمة 1030.80 مليار دج أي بنسبة 13.66 % من الناتج الداخلي الخام، ثم تراجع هذا الفائض سنة 2006 نوعا ما بنسبة 7.14 % ويرجع هذا التحسن الملحوظ إلى ارتفاع كل من الإيرادات الكلية للميزانية وإيرادات الجباية البترولية حيث قدرت قيمة هذه الأخيرة خلال السنتين المذكورتين بـ 2267.8 مليار دج و 2517.4 مليار دج على التوالي أي بنسبة فاقت 73 % من إجمالي الإيرادات، وهذا كله بسبب ارتفاع أسعار البترول التي بلغت سنة 2004 قيمة 38.6 دولار للبرميل ثم استمرت في الارتفاع وصولا إلى 65.4 دولار للبرميل سنة 2006، ومع وصولها سعر 100 دولار سنة 2008 ارتفعت مداخيل قطاع المحروقات والمداخيل الكلية للميزانية التي قدرت بـ 5111 مليار دينار أي بنسبة زيادة قدرها 50.95 % مقارنة بسنة 2006، مما أثر بشكل مباشر على رصيد الميزانية الذي سجل قيمة إيجابية قدرت بـ + 228.80 ولكن نلاحظ أن هذا الرصيد قد تراجع بـ 728.40 نقطة سنة 2008، إذا ما قورن بسنة

2006، وهذا ما نفسره بارتفاع النفقات العمومية خلال هذه المرحلة حيث نلاحظ أنها ارتفعت بنسبة 101.03 %، وهذا بسبب سياسة الإنفاق العام التي اعتمدتها الجزائر من خلال الرفع من النفقات العمومية وخاصة تلك المتعلقة بنفقات التجهيز التي بلغت سنة 2008 قيمة 2519 مليار دينار حيث فاقت ولأول مرة نفقات التسيير وهذا كله يصب في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة مع العلم أن عجز الميزانية العامة منذ 2006 يجري تمويله من صندوق ضبط الإيرادات، استنادا إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفع.

ولكن بالنظر إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد وعجز الميزانية سنة بعد سنة في الآونة الأخيرة، وإلى يومنا هذا شهد هذا الصندوق انخفاضا بلغ نحو 40 % عام 2014 مقارنة بسنة 2012، أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.

وقد استمر هذا العجز سنتي 2015 وبداية 2016 بسبب الانخفاض المتواصل لأسعار النفط و هو ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة التقشف كحل مؤقت للتخفيف من عجز الميزانية.

ثانيا: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في إجمالي النفقات العامة

تتطور النفقات العمومية حسب احتياجات السياسة الاقتصادية للدولة، فمنذ الاستقلال وميزانية التسيير تأخذ القسط الأوفر من النفقات العمومية بنسبة فاقت أحيانا 50 % مقارنة بالنفقات المخصصة لميزانية التجهيز.

والشكل الموالي يمكننا من المقارنة بين نفقات هاتين الميزانيتين ونسبة كل منهما في النفقات الكلية للميزانية.

المنحنى رقم2: نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في إجمالي النفقات العمومية من 1980-2014.

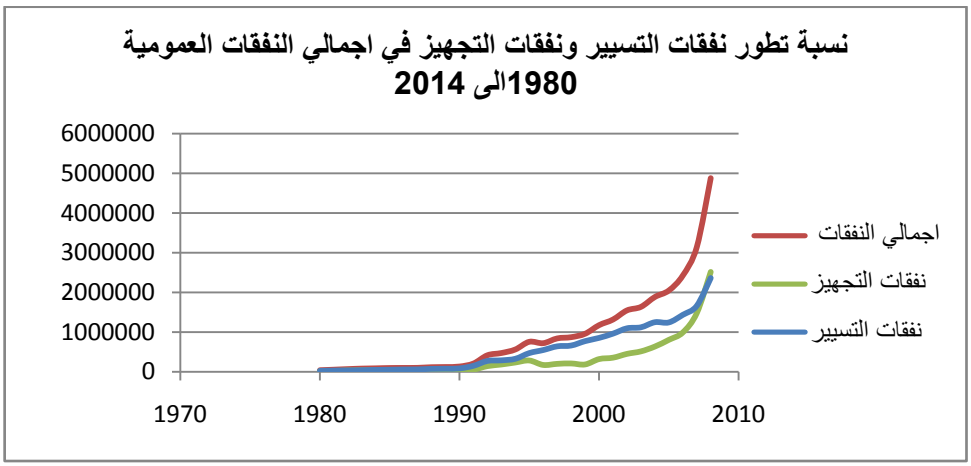

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 02

نلاحظ من خلال الملحق 02 والمنحنى رقم2 أن نسبة نفقات التسيير مثلت ومازالت تمثل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات، ومع مطلع الثمانيات إلى غاية 1985 نلاحظ أن نفقات التسيير تجاوزت نفقات التجهيز بنسبة فاقت في الكثير من الأحيان 50 %، ونلاحظ التباعد الحاصل بين نسبتين إلى غاية 1983 أين ارتفعت نسبة نفقات التجهيز حيث بلغت 47.67 % كأعلى نسبة في هذه المرحلة، وهذا راجع إلى سياسة الدولة في إعطاء الأهمية لقطاع التسيير من جهة وضعف الاستثمارات والهياكل القاعدية من جهة أخرى، كما نلاحظ في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1990 أن نفقات التسيير بقيت نسبتها بطيئة وهذا ما يفسر العلاقة الكبيرة بين إيرادات الجباية البترولية ونفقات التجهيز لكونها الممول الرئيسي لها، ففي هذه الفترة عرفت إيرادات الجباية البترولية استقرارا نوعا ما، ما عدا سنتي 1986 و 1987 أين عرفت مستويات متدنية حيث بلغت 20479 مليون دينار جزائري سنة 1987 وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والانخفاض الكبير في أسعار البترول، مما جعل الدولة تحافظ تقريبا على نفس الميزانية المخصصة لنفقات التجهيز حتى سنة 1990، أما في الفقرة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2006 فعرفت تخصص مبالغ أكبر بكثير من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث قفزت نفقات التسيير من 88800 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 153800 سنة 1991 أي بنسبة 73.13 % وعرفت نفقات التجهيز ارتفاعا قياسيا بنسبة 201.88 % بسنة 1991 مقارنة بسنة 1990، وهذا ما يفسر سياسة الدولة في الرفع من قدراتها الإنتاجية وفتح المجال للاستثمار في مجال مخططات التنمية وخصوصية المؤسسات العمومية، ولتمكينها من تطبيق الإصلاحات الشاملة التي مست القطاعات الحساسة كالقطاع المصرفي والجبائي، وهذا ما يتجلى من خلال التغيرات في النصوص التشريعية والقانونية، خاصة في مجال المحروقات بغرض فتح مجال الشراكة الأجنبية لجلب أكبر لرؤوس الأموال وتوسيع الوعاء الضريبي من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي، ورغم كل هذا مازالت الجزائر تولي الأهمية الكبرى لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، فالملاحظ من خلال الجدول أن نفقات التجهيز مازالت ضئيلة حيث بلغت أدنى نسبة لها منذ 1971 وهي 15.44 % سنة 1993 وهذا راجع إلى تدني إيرادات المحروقات حيث بلغت 378556 مليون دج سنة 1998 و 560121 مليون دج سنة 1999 وهذا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول خلال هاتين السنتين، ونلاحظ أن هناك ارتفاع متغير في نفقات التجهيز من 2004 إلى 2006 بمعدل 54.70 %، حيث ارتفعت هذه النفقات من 638000 مليون دج سنة 2004 إلى 806900 مليون دج سنة 2005 ثم إلى 992200 مليون دج

سنة 2006، وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بمعدل 69.44 % هي 2004 إلى 2006 وبـ 73.56 % كنسبة مساهمة في الإيرادات الكلية وهذا راجع دائما للارتفاع الذي عرفته أسعار البترول خلال السنتين المذكورتين كما لا ننسى التوسع في رقعة الاستثمارات الأجنبية الذي يشهده قطاع المحروقات والتي شملت عدة مجالات في هذا القطاع، وكذا دعم الدولة لتوسيع الوعاء الضريبي للجباية العادية التي ارتفعت بدورها إلى 674800 مليون دج سنة 2006 بعدما كانت تساوي 580400 مليون دج سنة 2004 بغرض الرفع من الإيرادات الكلية للميزانية.

بالنسبة لسنتي 2007 و 2008 فإننا نلاحظ أن الدولة بدأت تولي أهمية لميزانية التجهيز حيث كانت تتساوى مع ميزانية التسيير سنة 2007 ثم ولأول مرة فاقتها سنة 2008 حيث خصصت الدولة ما قدره 2519000 مليون دينار جزائري بنسبة 51.59 % من إجمالي النفقات وهذا ما يعتبر بادرة بالنسبة للاقتصاد الوطني من أجل التأكيد على دعم خطط التنمية التي تشرع فيها الدولة وتمويل الاستثمارات لدفع عجلة النمو وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

لكن ومنذ سنة 2009 وبالرغم من الاستقرار النسبي لنفقات ميزانية التجهيز، كانت أرصدة الميزانية الإجمالية في حالة عجز لكن بأحجام جد متفاوتة، وكان السبب وراء ذلك انخفاض إيرادات الضريبة البترولية وارتفاع النفقات العمومية. وبالرغم من استقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع (111 دولار سنة 2012 و 113 سنة 2011)، أدت الارتفاعات الحادة والمتتالية في النفقات العمومية لاسيما منها نفقات التسيير إلى عجز معتبر في الميزانية.[1]

لكن وإلى يومنا هذا مازالت نفقات التسيير تولي الأهمية من طرف الدولة وتمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات.

المطلب الثالث: دراسة أثر أسعار النفط على الإنفاق العام.

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أنه هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة تفاقم النفقات العامة، ومتى بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية [2]، وتعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها، ولإثبات مدى ارتباط النفقات العامة بتغيرات أسعار البترول سنقوم بحساب معامل الارتباط R باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

---

(1) نورالدين بن شوفي، محفوظ درغوم، مرجع سبق ذكره ، ص20.

(2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية و تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، ص 185.

أولا: أثر تغيرات أسعار البترول على إجمالي النفقات

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد قطاع المحروقات، إذن فهو اقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات.

وباعتبار قطاع المحروقات أهم العناصر المساهمة في موارد الميزانية فهو يتحكم بشكل كبير في سياسة الاتفاقية المتبعة من طرف الحكومة وعليه سنقوم بدراسة مدى تأثير أسعار النفط على الاتفاق العام ومدى ارتباط هذين المتغيرين ببعضهما البعض.

المنحنى رقم3: أثر تغيرات أسعار النفط على حجم الإنفاق في الجزائر (1980-2015).

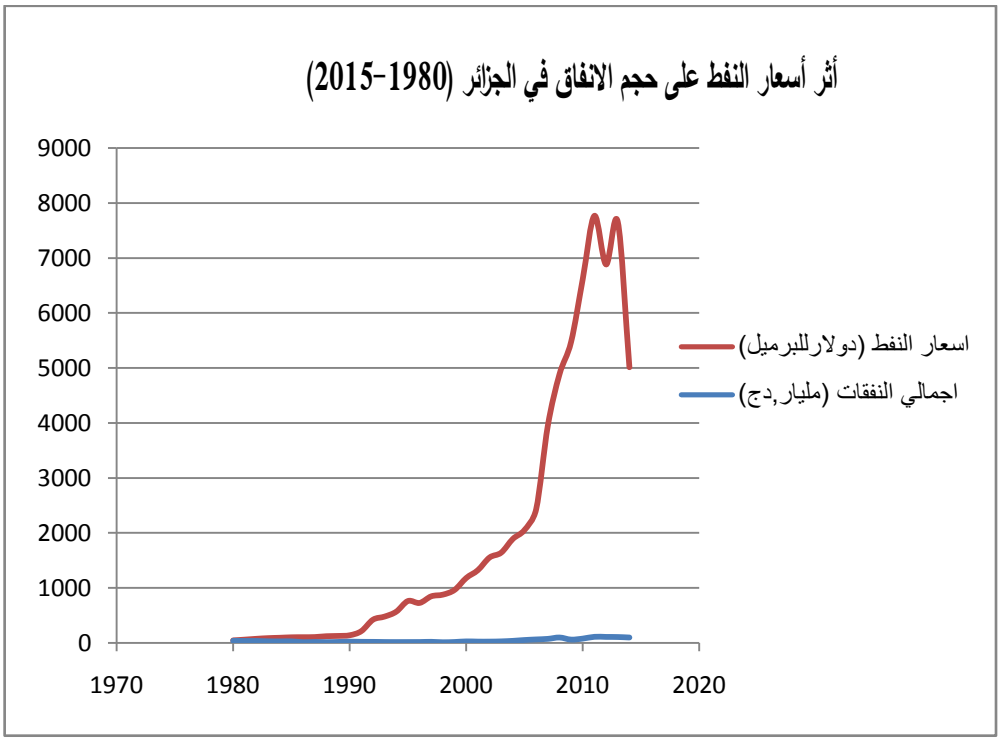

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 03

من خلال الملحق 03والمنحنى رقم 3 نستنتج مدى ارتباط الميزانية العامة بمداخيل قطاع المحروقات نظرا للتأثر الكبير للإنفاق العام بأسعار النفط، حيث أنه كان هناك تأثير سلبي في حالة انخفاض الأسعار، وهذا ما جعل الإنفاق يتميز بالتذبذب في المدخل والعكس صحيح في حالة الارتفاع أي أن استقرار ميزانية الدولة مرتبط باستقرار سوق النفط العالمية.

إضافة إلى هذا واعتمادا على الملحق رقم 04 فإن:

بما أن معامل الارتباط 0.914 log موجب ومعنوي وقريب من 1 فإنه هناك علاقة قوية تربط الإنفاق العام بأسعار النفط، وهذا ما يثبت صحة التحليل المسبق والنتيجة المتوصل إليها، أي أن الميزانية العامة

تبقى رهينة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بترولي بالدرجة الأولى.

وعليه يمكن القول أن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وأن اقتصادها يعتمد كليا على النفط، بدليل الانخفاض الذي عرفته الميزانية في الإيرادات من صادرات المحروقات نهاية 2014 والذي أثر على سياسات التنمية، وهو ما أدى فعلا إلى فقدانها 40 % من الإيرادات المتوقعة سنة 2015 واستمرار الحال على ما هو عليه إلى غاية 2016 ما أدى إلى حدوث صدمة أدت إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية واللجوء إلى التقشف العاجل لتخفيف عجز الميزانية.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في ميزانية التسيير وميزانية التجهيز

1-أثر الجباية البترولية على ميزانية التسيير:

كانت تستند مهمة تمويل ميزانية التسيير إلى الجباية العادية كون مداخيل هذه الأخيرة تتسم بالاستقرار على عكس إيرادات الجباية البترولية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات السوق النفطية وخاصة أسعار البترول، ونلاحظ من خلال الجدول رقم 8/3 أن نفقات التسيير في الميزانية العامة مثلت أكثر من ضعف نفقات التجهيز في الكثير من المراحل، خاصة في الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2003، حيث مثلت نفقات التسيير بنسبة 80.56 % من إجمالي النفقات سنة 1999، بينما مثلت نفقات التجهيز بنسبة 19.44 % فقط من إجمالي النفقات في نفس السنة، فرغم ضخامة نفقات التسيير في الميزانية العامة إلا أن مساهمة الجباية البترولية في تمويل هذه النفقات كانت ضئيلة جدا إن لم نقل منعدمة، ففي سنة 1981 دفعت الجباية البترولية كل نفقات الاستثمار بالإضافة إلى 4 % من نفقات تسيير الدولة.

من خلال ما ذكرناه يجب على الدولة إعادة النظر في هذا التقسيم لأن عوائد الجباية العادية ما زالت ضئيلة إذا ما قورنت بعوائد الكبير عليها في تمويل نفقات الدولة، إذ يجب إعادة التفكير في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من جهة، ورفع نفقات التجهيز من جهة أخرى لتقديم دعم أكثر للاستثمارات كونها الكفيلة بإنعاش الدورة الاقتصادية.

2-أثر الجباية البترولية على ميزانية التجهيز:

خلال فترة السبعينات كانت جل إيرادات الجباية البترولية توجه إلى تمويل نفقات التجهيز لتصبح هذه الميزانية مغطاة بمداخيل الجباية البترولية بنسبة 100 % خلال الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى

1984 انخفضت هذه النسبة إلى 79 % بعد تراجع إيرادات الجباية نفقات التجهيز كلها، كما كان لزاما على الدولة أن تخصص مبلغا لخدمة الديون، ونلاحظ من خلال الجدول رقم 8/3، أن نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا نسبيا في الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 2008 مقارنة بالارتفاع السريع الذي تعرفه نفقات التسيير، وهذا ما أدى إلى تقلص الاستثمارات الإنتاجية وبالتالي ضعف القطاع الإنتاجي للاقتصاد الجزائري والقاعدة الإنتاجية، رغم التطور النسبي لنفقات التجهيز مند بداية التسعينات مازالت هذه النفقات تغطى كليا من مداخيل قطاع المحروقات، فأي انخفاض لهذه المداخيل يؤثر سلبا على ميزانية التجهيز وعلى معدل الاستثمارات والقاعدة الإنتاجية، وهذا التأثير سينعكس على إيرادات الجباية العادية التي تعتمد بدورها على اقتطاع أرباح القطاع الإنتاجي وكذا على ميزانية التسيير التي تعتمد على هذه الإيرادات[1]

المطلب الرابع: فعالية النفقات العامة كأحد متطلبات التنويع في الاقتصاد الجزائري.

باعتبار السياسة المالية(سياسة الإنفاق) أهم قناة لانتقال تأثير تغيرات أسعار البترول لباقي الاقتصاد، فمن الضروري حماية و عزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات البترول من خلال فك ارتباط سياسة النفقات العامة عن الدخل الجاري، و إمكانية القيام بمثل هذا إجراء تكون عبر ربط النفقات بمستوى الدخل الدائم، و هذا يعني أن على الحكومة أن تقوم بالادخار أو مراكمة الأصول عندما ترتفع أسعار البترول عن مستواها في المدى الطويل، و تقوم باستعمال هذا الادخار (إنفاقها) عندما تنخفض الأسعار، و بهذه الطريقة تستطيع السلطات المالية المناوبة بين تراكم الأصول و زيادة الإنفاق و هذا تبعا لتغيرات أسعار البترول حسب مستواها التوازني ، و هذه المسألة تعتبر جد مهمة في إدارة الفوائض النفطية.

مما سبق يظهر جليا مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات ورغم أن الدولة استغلت الإيرادات الكبيرة للمحروقات في تسديد المديونية الخارجية وفي إنشاء صندوق لضبط الإيرادات إلا أن الأموال المودعة في هذا الصندوق آيلة إلى النضوب في حال عدم ترقية آليات عمله بشكل يدفع نحو تنويع الاقتصاد الوطني ومن ثمة تنويع مصادر تمويل إيرادات الخزينة العامة و يحد من لجوء الحكومة إليه في نفقاتها الحكومية.

[1] هندي كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 157-158.

و عليه يرى بعض الباحثين ضرورة تحويل صندوق ضبط الإيرادات إلى صندوق سيادي من أجل ترقية أداءهمع التزام جملة من الشروط في إدارته والمتمثلة بالأساس في:

1. أن يكون الصندوق السيادي جزءاً من منظومة مالية متكاملة عالية الكفاءة تضمن درجة عالية من الانضباط المالي، والتي بدونها لا يمكن أن تكون هناك قواعد واضحة ملزمة تحكم عمل الصندوق وتضمن شفافية الأداء الحكومي وتحد من سوء استخدام الموارد .

2. أن يكون هناك رغبة واستعداد حقيقيان من قبل السياسيين في إنجاح الصندوق وتحقيقه أهدافه الموضوعة، باعتبار أنه في الدول الغنية بالموارد التي لا تملك مؤسسات قوية وإرثاً ديمقراطياً حقيقياً راسخاً يكون هناك مجال واسع للسياسيين لاستخدام الموارد العامة لتحقيق مصالحهم الشخصية، بالتالي ليس لديهم رغبة في بناء نظام مالي قوي وإقامة نظام ضريبي فاعل .

3. ألا يكون من الممكن تغيير القواعد المنظمة لعمل الصندوق ولا تتيح أي مجال للسياسيين لتعديلها أو الالتفاف عليها، وهو أمر غير ممكن ما لم تبذل جهود لتقوية المؤسسات ورفع كفاءة أدائها في ظل رغبة حقيقية من السياسيين لحماية الاقتصاد من التأثيرات السلبية للوفرة المالية المرتبطة بصادرات الموارد الطبيعية .

4. أن يتم إيداع كامل إيرادات الموارد في الصندوق مباشرة، ولا يتم الصرف منها لتمويل الإنفاق الحكومي إلا من خلال قواعد تنظم ذلك، ولا يسمح للحكومة السحب من الصندوق بأكثر مما تتيحه تلك القواعد .

5. ألا يسمح للحكومة بالصرف خارج إطار الميزانية المعتمدة أو الاقتراض لتمويل العجز، وأن يحظر على الصندوق امتلاك وحدات دين عام ضمن أصوله، حتى لا يتاح المجال أمام الحكومة للاقتراض منه أو أن تستخدم أصوله كضمانات للاقتراض العام .

6. أن يكون هناك شفافية كاملة لما يتم إيداعه في الصندوق وما يتم تحويله إلى الحكومة، وتفاصيل لمجالات إنفاقه من خلال تقارير تفصيلية تنشر بشكل دوري، وأن تكون تقارير المراجعة متاحة لعموم الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني مع إلزام الصندوق بنشر أخباره بشكل دوري، مما يسهم في خلق اهتمام ورقابة شعبية دائمة ومستمرة على موارد البلاد وكفاءة توظيفها .

7. أن يكون هناك إشراف برلماني كامل على عمليات الميزانية وعلى إدارة الصندوق في ظل وعي كامل بالأهمية القصوى للدور الذي يمكن أن يلعبه الصندوق والسياسات المالية في إنجاح جهود تفادي

التأثيرات السلبية لوفرة الموارد على الأداء الاقتصادي، وعدم التراخي في ضمان خلق البيئة الاقتصادية الملائمة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في النشاط الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتفادي الأنشطة الريعية .

8. يلزم أن يكون للصندوق إدارة مهنية عالية الكفاءة محمية من تدخلات السلطة المالية للدولة، لكن يجب ألا تمنح أي سلطة مستقلة للصرف من الصندوق وأن تُعتمد كافة مصروفات الصندوق من قبل السلطة البرلمانية [1].

9. أن يحدد النظام بدقة الجهة التي تتولى إدارة الصندوق وفق قواعد تمنحها استقلالاً في اتخاذ القرار عن السلطة المالية للدولة، كما يجب أن يكون للصندوق مجلس إدارة يضم شخصيات ممثلة للمجتمع المدني تتصف بالنزاهة والقوة تتولى الإشراف على الصندوق، مما يزيد من رقابة المجتمع على الصندوق ويدعم قدرته على مواجهة الضغوط السياسية .

10. يجب أن تتصف إدارة الصندوق بالمهنية التامة، وألا تكون وظيفة من يدير الصندوق من بين الوظائف السياسية التي يملك من يصل للسلطة حق التعيين عليها أو تغيير من يديره وفق اعتبارات سياسية، ما يضمن إدارة استثمار موجودات الصندوق بكفاءة عالية غير خاضعة لضغوط السياسيين، ما يجعله يحظى بدعم شعبي يسمح ببناء احتياطيات مالية ويحد من الضغوط المطالبة بزيادة الإنفاق الحكومي .

11. أحد أهم القواعد التي يجب أن تحكم عمل الصندوق السيادي هو أن يحظر عليه الاستثمار محلياً ويلزم باستثمار كامل موجوداته في الأسواق الخارجية، وفق قواعد تحدد بدقة مجالات الاستثمار الممكنة ونسب كل نوع منها في المحفظة الاستثمارية للصندوق، مع تحديد للبلدان التي يمكن للصندوق استثمار موجوداته فيها، مما يجعل إنشاء الصندوق مسهماً بقوة في تحييد الآثار السلبية التي عادة ما ترتبط بتدفقات النقد الأجنبي إلى اقتصاديات الدول الغنية بالموارد .

وحيث إن معظم الدول النامية الغنية بالموارد و من بينها تدير فوائض إيرادات مواردها الناضبة بأسلوب أبعد ما يكون من أن يضمن التقيد بمثل هذه الاشتراطات والقواعد فقد عانت اقتصادياتها من سوء أداء وتفاقم في مشكلاتها الاقتصادية وأصبحت مواردها نقمة على اقتصادياتها، فالعبرة ليست في كمية الموارد وإنما في حسن وكفاءة إدارتها .

---

[1] نورالدين بن شوفي، محفوظ درغوم، مرجع سبق ذكره ، ص ص22.21.

خلاصة الفصل:

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلا أن الحديث عما فعل النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والموارد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986 و2015 و بداية 2016 حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين الدولة الأمر الذي أدى إلى انتهاج سياسة تقشف عاجل للتخفيف من حدة الأزمات ، فأصبح بذلك الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى ، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لمسألة تنويع النشاط الإنتاجي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعتبر البترول المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى، و بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة من اجل إصلاح الوضع الاقتصادي الحالي، إلا أنها لم تتمكن من تحرير الجزائر كلية من هيمنة البترول نظرا لأهميته الاقتصادية ولتمتعه بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله ، حيث أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة غنية به مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها على السياسة الانفاقية للدولة .

و دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح العلاقة أو الانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة بشكل عام و النفقات بشكل خاص، وقد وجدنا أن هذا الأخير يتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط ، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمد عليها في حساب الجباية البترولية ، وبالتالي يمكننا القول أن لأسعار النفط علاقة وطيدة بالنفقات العامة ، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبصفة كلية على النفط إضافة إلى أن اغلب إيرادات الدولة مصدرها العائدات النفطية فان أي تغير في أسعاره سيحدث حالة من التأثير و التأثر بين المتغيرين .

نتائج اختبار الفرضيات:

أثناء الإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في " **ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة الاتفاقية في الجزائر ؟**" توصلنا إلى:

-عدم صحة الفرضية الأولى حيث إن عوامل السوق الأساسية (العرض و الطلب) ، ليست كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط ، لأنه هناك عوامل اقتصادية وسياسية أخرى لها وزنها في تحديد هذا السعر.

-صحة الفرضية الثانية على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يشهد توسعا في الإنفاق العام في فترات ارتفاع أسعار النفط وانكماشا في الإنفاق العام في فترات انخفاض أسعاره.

- صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن استقرار الاقتصاد الجزائري رهين باستقرار أسعار النفط على اعتبار أن إيرادات المحروقات هي أساس تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر. .

نتائج الدراسة :

تشكل العائدات النفطية شريان الاقتصاد الجزائري في ظل عدم مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الإقتصاد الوطني،

ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات جعله هشا يتأثر بمختلف الاحداث التي تحصل على مستواه، لا سيما في ظل الوضع الاقتصادي العالمي غير المستقر وكذا سعي الدول العظمى لتطوير بدائل له وكذا مناداة أصوات صديقة للبيئة باستبدال المحروقات بطاقات أخرى نظيفة،

صاحب ارتفاع أسعار النفط توسع السلطات الجزائرية في الانفاق العام وخاصة ما تعلق منها بنفقات التسيير، ما يجعلها تحت ضغوط كبيرة ومتزايدة في فترات التي تقل فيها الجباية النفطية،

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري و التحليلي نقترح التوصيات الآتية :

تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول ،ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ أكثر شفافية و أكثر فعالية و مرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية و المالية على أساس إقامة نظام مالي حديث و فعال يساهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات .

تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و المائية ,و تشجيع القطاعات الأخرى كقطاع السياحة والزراعة .

إن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية على المدى القصير لكنها ستؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد.و للتخلص من أثار سعر النفط يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و عائدات النفط فضلا عن التحرك نحو مصادر الطاقة البديلة للصناعات المحلية .

تحضير اقتصاد الجزائر لعصر ما بعد المحروقات من خلال تأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية وقوانين الاستثمار والقضاء على البيروقراطية والعراقيل الإدارية.

آفاق البحث:

يعد البحث في أثر العائدات النفطية على الانفاق العام غني ومتشعب، وقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تشكل مستقبلا إشكالية لبحث مستقبلي يحاول الإجابة على **الإشكالية تنويع اقتصاديات الدول الغنية بالنفط في ظل المتلازمة الهولندية.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم عبد الله إسماعيل، **صناعة النفط العربية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983.
- برمانكوف الكسندر،"**الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة**"، ترجمة بسام خليل، ، المجلد الأول، بدون طبعة ،موسكو،روسيا 1970.
- حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية العامة**" ، بدون طبعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.
- حسين مصطفى حسين، "**المالية العامة**"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،الجزائر، 1987.
- حسين مصطفى، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978.
- حمدي أحمد العناني، " **اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق** "، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- حمدي عبد العظيم، "**السياسات المالية والنقدية** "، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- خليل علي،سليمان اللوزي: "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- رفعت المحجوب،"**المالية العامة**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- رياض الشيخ، "**المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية**"، دار النهضة العربية، مصر، 1956.
- السعيد عبد المولى، "**المالية العامة**" دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
- السيد عبد المولى، "**المالية العامة**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسات المالية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993
- صالح الرويلي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- طارق الحاج، "**المالية العامة**"، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- عادل أحمد حشيش، " **أساسيات المالية العامة** "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

- عادل حشيش، مصطفى رشدي ، "**مقدمة في الاقتصاد العام** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة،1998.
- عاطف صديقي ومحمد الرزاز، "**المالية العامة**"، القاهرة، 1995.
- عبد الحميد محمد القاضي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974.
- عبد الرزاق فارس، "**الحكومة والفقراء والإنفاق العام**"، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1979.
- عبد الكريم بركات، حامد عبد المجيد دراز، "**علم المالية العامة**"، مؤسسة باب الجامعة، القاهرة، 1971.
- عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية و تقييميه** "، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006.
- عبد المطلب عبد المجيد، "**السياسات الاقتصادية**"، تحليل كلي وجزئي، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
- عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
- علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي، كتاب بدون دار نشر، 2009.
- علي لطفي، "**الأصول المالية العامة**"، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- علي لطفي، "**المالية العامة**"، دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
- فتحي أحمد الخولي، "**اقتصاديات النفط، ط1**"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1997.
- مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد المالي**"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999
- عبد الكريم صادق بركات، "**الاقتصاد المالي**"، جامعة دمشق، سوريا، 1992–1993.
- مجيد ضياء، " **النظرية الاقتصادية– التحليل الاقتصادي الكلي** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- محمد إبراهيم السقا، "**التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة**"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، سوريا.
- يونس أحمد البطريق، "**المالية العامة**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.

مراجع باللغة الأجنبية:

- A. wongner : **traiter de science des finance**, (sans date), paris
- Mohammed Elhoucine Benissaad,"**éléments d'économie pétrolier, les hydrocarbures, présent et futur**", OPU, Algérie.
- Pargny, francois, "**le ghanava bénéficier des retombées de la mannepétrolière**", le MOCI–le moniteur du commerce international ,le 4/17 février 2010.
- Serena lamartina, andreazaghini :**increasing public expenditeur** : wagner's law in OCED countries, Centre for financial studies working paper, n° 13, 2008.
- Victor Q, David G, "**IN the tank : making the most of strategic oil reserves**", foreing affairs, juillet–aout, 2008.

- **المحاضرات:**
- أمينة مخلفي، "**مدخل إلى الاقتصاد البترولي**"،الجزء الأول ، محاضرات السنة الثالثة ليسانس LMD،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2013–2014.

- **المداخلات:**
- نورالدين بن شوفي، محفوظ درغوم:"**مداخلة حول إشكالية تنويع اقتصاديات الدول الغنية بالموارد الطبيعية في ظل فرضية المتلازمة الهولندية، مؤتمر وطني حول إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني**" (بين الفرص و الإمكانيات الداخلية و القيود والالتزامات الخارجية)، جامعة سطيف 1،الجزائر.
- عبد الحميد مرغيت، "**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** "، مؤتمر وطني ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل الجزائر، حرر يوم 2015/12/17.

- **المجلات:**

- حمد بن محمد آل الشيخ، "**العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاقتصادي في قانون وانجر – شواهد دولية**–"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002.
- عصام بن الشيخ، "**قرار تأميم النفط الجزائري**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 6.

- **المذكرات :**

- أحمد شنيتي، محمد المكي طيار، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر**، (1990–2012)، مذكرة ماستر، نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2013–2014.
- بنين بغداد، "**نمدجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر –دراسة حالة لصحاري بلاند من 2006 الى2009** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي،جامعة الجزائر 2009/2008.
- كريم بودخدخ ،**اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001–2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود و مالية ، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر – 2010/2009.
- بورنان الحاج، "**السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- جمعة رضوان،"**تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات، دراسة حالة الجزائر**"، 1970–2004، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- حمادي نعيمة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008–2009.
- داود سعد الله،"**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

- زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي** "، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- عبد المجيد قدي، "**فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية** "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.
- قويدري بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الكلية**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر، 2009.
- محمد تاتي، " **أثرسياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
- مشدن وهيبة، "**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

- المكرطار فائزة، "**التنبؤ بأسعار النفط المرجعية**"، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
- ناصر الدين قريشي، "**الأوبك وتطورات السوق النفطية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989
- هندي كريم،"**الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، 2009.

المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدوليةwww.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm
- الموقع الرسمي لبنك الجزائرwww.bank of algeria.dz
- التقرير الإحصائي السنوي للأوبك
- وزارة الطاقة ministère de l'énergie
- (المركز الوطني لّلإعلام والإحصاء)www.andi.dz

الملاحق

الملحق رقم01: تطور أرصدة الميزانية العامة خلال الفترة (1980-2015).

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان السنوات	إجمالي النفقات	إجمالي الإيرادات	رصيد الميزانية
1980	44.01	59.59	+ 15.58
1981	57.65	79.38	+ 21.73
1982	72.44	74.24	+ 1.80
1983	84.82	80.64	- 4.18
1984	91.59	102.36	+ 9.77
1985	99.84	105.85	+ 6.01
1986	101.81	89.69	- 12.12
1987	103.97	92.98	- 10.99
1988	119.70	93.50	- 26.20
1989	124.50	116.40	- 8.10
1990	136.50	152.50	+ 16
1991	212.10	248.90	+ 36.8
1992	420.13	311.86	- 108.27
1993	476.62	313.94	- 162.68
1994	566.32	477.18	- 89.14
1995	759.61	611.73	- 147.88
1996	724.60	825.15	+ 100.55
1997	845.19	926.66	+ 81.47
1998	875.73	774.51	- 101.22
1999	961.68	950.49	- 11.19
2000	1178.12	1578.16	+ 400.04
2001	1321.02	1505.52	+ 184.50
2002	1550.64	1603.18	+52.54
2003	1639.30	1974.50	+ 335.20
2004	1888.90	2229.90	+ 341
2005	2052.00	3082.60	+ 1030.80
2006	2428.50	3582.30	+ 957.20
2007	3143.4	1831.28	+ 544.40

2008	4882.2	2763.00	+ 228.80
2009	5474.57	3178.7	- 2295.87
2010	5648.9	3056.7	- 2592.2
2011	6618.42	2992.40	- 3626.02
2012	7765.52	3469.08	- 4276.04
2013	6879.8	3820.02	- 3059.78
2014	7656.16	4218.18	- 3438.62
2015	5010.42	2936.14	- 2074.28

المصدر: المركز الوطني لّلإعلام والإحصاء www.andi.dz

الملحق رقم02: نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في إجمالي النفقات العمومية من 1980 إلى 2014.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة			نفقات التسيير إجمالي النفقات	نفقات التجهيز إجمالي النفقات
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات		
1980	26789	17227	44016	60.86	39.14
1981	34205	23450	57655	59.33	40.67
1982	37996	34449	72445	52.45	47.55
1983	44391	40434	84825	52.33	47.67
1984	50272	41326	91598	54.88	45.12
1985	54660	45181	99841	54.75	45.25
1986	61154	40663	101817	60.06	39.94
1987	63761	40210	103977	61.32	38.68
1988	76200	43500	119700	63.66	36.34
1989	80200	44300	124500	64.42	35.58
1990	88800	47700	136500	65.05	34.95
1991	153800	58300	212100	72.51	27.49
1992	276131	144000	420131	65.72	34.28
1993	291417	185210	476627	61.14	38.86
1994	330403	235926	566329	58.34	41.66
1995	473694	285923	759617	62.36	37.64
1996	550596	174013	724609	75.99	24.01
1997	643555	201641	845196	76.14	23.86
1998	663855	211884	875739	75.81	24.19
1999	774695	186987	961682	80.56	19.44
2000	856193	321929	1178122	72.67	27.33
2001	963633	357395	1321028	72.95	27.05
2002	1097716	452930	1550646	70.79	29.21
2003	1122800	516500	1639300	68.49	31.51
2004	1250900	638000	1888900	66.22	33.78
2005	1245100	806900	2052000	60.68	39.32

40.86	59.14	2428500	992200	1436300	2006
47.10	52.89	3143400	1480600	1662800	2007
51.59	48.01	4882200	2519000	2363200	2008
48.31	51.69	5474570	2644550	2830020	2009
39.32	60.67	5648900	2221440	3427460	2010
29.84	70.16	6618420	1974360	4644060	2011
29.31	70.69	7765520	2275530	5489990	2012
27.51	72.49	6879800	1892600	4987200	2013
32.56	67.42	7656160	2493900	5162260	2014

المصدر: المركز الوطني لّلإعلام والإحصاء www.andi.dz

من 1980 إلى 2012: هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، 2009، ص 154.

سنتي 2013 و2014: نورالدين بن شوفي، محفوظ درغوم: مداخلة حول إشكالية تنويع اقتصاديات الدول الغنية بالموارد الطبيعية في ظل فرضية المتلازمة الهولندية، مؤتمر وطني حول إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني(بين الفرص و الإمكانيات الداخلية و القيود والالتزامات الخارجية)، جامعة سطيف 1،الجزائر، 2014 ، ص20.

الملحق رقم 03: أثر تغيرات أسعار النفط على حجم الإنفاق في الجزائر (1980-2015).

البيان السنوات	إجمالي النفقات مليار دينار جزائري	أسعار النفط دولار للبرميل
1980	44.01	40
1981	57.65	37
1982	72.44	37
1983	84.82	30.5
1984	91.59	28.70
1985	99.84	29.5
1986	101.81	14.86
1987	103.97	18.80
1988	119.70	15.40
1989	124.50	18.53
1990	136.50	24.34
1991	212.10	21.04
1992	420.13	20.3
1993	476.62	17.5
1994	566.32	16.19
1995	759.61	17.00
1996	724.60	17.41
1997	845.19	21
1998	875.73	12.90
1999	961.68	17.90
2000	1178.12	28.60
2001	1321.02	25
2002	1550.64	25
2003	1639.30	29
2004	1888.90	39
2005	2052.00	54
2006	2428.50	65
2007	3946.74	75
2008	4882.19	100

2009	5474.57	62
2010	5648.9	80
2011	6618.42	113
2012	7765.52	111
2013	6879.8	109
2014	7656.16	100
2015	5010.42	52.32

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجداول: 3/1، 3/2، 3/3،3/4 .

الملحق رقم 04: مدى ارتباط الإنفاق العام بتغيرات أسعار النفط

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=الإنـفـاق الأسعـار
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		الأسعار	الإنفاق
الأسعار	Corrélation de Pearson	1	,914**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	36	36
الإنفاق	Corrélation de Pearson	,914**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملخص

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859م،حتى أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة و المنتجة له على حد سواء، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه الشعوب في حياتها اليومية ، كما يعتبر النفط مصدر مالي بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات الاقتصادية و السياسية .
وقد عرفت أسعار النفط خلال القرن الواحد و العشرين تطورات كبيرة و تقلبات حادة و حتى مفاجئة متأثرة بعدة عوامل الأمر الذي اثر على حجم العائدات النفطية و بالتالي على الوضع المالي للدولة .

وفي ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري ، و باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط ، فان السياسة الاقتصادية و المالية الجزائرية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية التي تتغير بصفة مستمرة بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد اتخذت الدولة من السياسة الإنفاقية أداة لمواجهة الظروف الراهنة ، التي انعكست هذه الأخيرة على إجمالي الإيرادات و النفقات العامة سواء كان هذا الانعكاس ايجابي أو سلبي .

الكلمات المفتاحية:النفط, أسعار النفط ، الجباية البترولية ، النفقات العامة ،الميزانية العامة.

Résumé

Le pétrole est l'une des découvertes les plus importantes de l'homme depuis 1859, jusqu'à ce qu'il devienne des piliers les plus importants de l'économie des pays consommateurs et producteurs à la fois, non seulement en tant que facteurs d'énergie, mais en tant que stratège de l'économiste des ressources compter sur les gens dans leur vie quotidienne, ce qui est source de financement du pétrole et d'être un élément clé dans les relations économiques et politiques. Les prix du pétrole ont été connus à travers les développements majeurs vingt et unième siècle et de fortes fluctuations et même soudaine influencé par un certain nombre de qui ont un impact sur le volume des revenus du pétrole et donc sur la situation financière des agents de l'État.

Compte tenu de l'importance acquise par le secteur pétrolier dans l'économie algérienne , et que l'économie repose en grande partie sur le pétrole, la politique économique et algérienne financière repose aussi beaucoup sur les recettes pétrolières qui changent en permanence des prix du pétrole sur les marchés mondiaux , l'Etat a pris les dépenses de la politique un outil pour faire face aux circonstances actuelles , que celui-ci reflète le total des recettes et des dépenses publiques , que ce renversement est positif ou négatif .

Mots clés: pétrole, les prix du pétrole, prélèvement de pétrole, frais généraux, le budget général.

Abstract

Oil is one of the most important discoveries of man since 1859 until it became the most important pillars of the economy of consumer and producer countries at a time, not only as factors energy but as a strategist of resource economist rely on people in their daily lives, which is oil and financing source to be a key element in economic and political relations. Oil prices have been known through the twenty major developments first century and sharp fluctuations and even sudden influenced by a number of which have an impact on the volume of oil revenues and thus on the financial situation of agents of 'State.

Given the importance acquired by the oil sector in the Algerian economy, and the economy is largely based on oil, the economic and financial Algerian policy also relies heavily on oil revenues, which are constantly changing prices oil on world markets, the state took spending policy tool to deal with the current circumstances, that it reflects the total receipts and expenditure, that this reversal is positive or negative.

Keywords: oil, oil prices, oil sampling, overhead, General budget.